



الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الرفيعة المستوى
المعنية باستعراض التعاون التقني
فيما بين البلدان النامية

الدورة الحادية عشرة (١ - ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الرابعة والخمسون
الملحق رقم ٣٩ (A/54/39)

تقرير اللجنة الرفيعة المستوى
المعنية باستعراض التعاون التقني
فيما بين البلدان النامية

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الرابعة والخمسون
الملحق رقم ٣٩ (A/54/39)



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام.
ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق
الأمم المتحدة

المحتويات

<u>الفقرات</u>	<u>الصفحة</u>	<u>الفصول</u>
١	١٠-١	أولا - مقدمة
٣	١١-٢٠	ثانيا - الحضور وافتتاح الدورة
٣	١١-١٢	ألف - موعد الدورة ومكان انعقادها
٣	١٣-١٩	باء - الحضور
٦	٢٠	جيم - افتتاح الدورة
٧	٢١-٤٧	ثالثا - تقارير عن سير التنفيذ
٧	٢١-٢٣	ألف - بيان أدلت به الممثلة الدائمة لجامايكا لدى الأمم المتحدة، بصفتها رئيسة اللجنة في دورتها الحادية عشرة
٧	٢٤-٢٧	باء - بيان أدلى به المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٩	٢٨-٤٤	جيم - عرض للتقارير من مدير الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية - نقاط بارزة في التقارير المرحلية
١٣	٤٥-٤٧	دال - ملاحظات مدير البرنامج الإنمائي
١٤	٤٨-٨٠	رابعا - موجز المناقشة العامة
١٤	٤٨-٦٠	ألف - استعراض عام
١٧	٦١-٧٠	باء - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس ومقررات اللجنة الرفيعة المستوى ووصيات لجنة الجنوب
١٩	٧١-٧٨	جيم - التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية
٢١	٧٩-٨٠	دال - النظر في تقارير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٢٢	٨١-٨٤	خامسا - مناقشات مواضيعية: بيان رئيسي وعرض لدراسات حالة في إطار موضوع: "دور التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في التعجيل بالنمو والتنمية العادلة من خلال شراكة ذات قاعدة عريضة"
٢٦	٨٥-٨٧	سادسا - اعتماد التقرير
٢٦	٨٥	ألف - اعتماد المقررات
٢٦	٨٦	باء - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة لجنة الرفيعة المستوى

المحتويات

<u>الفصول</u>	<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
جيم - مشروع تقرير اللجنة الرفيعة المستوى	٨٧	٢٦
سابعا - اختتام الدورة	٨٨-٩٣	٢٧
ألف - بيان ختامي لمدير الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية باسم مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . . .	٨٨-٩١	٢٧
باء - بيان ختامي من الرئيسة . . .	٩٢-٩٣	٢٨
ثامنا - المسائل التنظيمية . . .	٩٤-٩٩	٢٩
ألف - جدول أعمال الاجتماع التنظيمي . . .	٩٥	٢٩
باء - انتخاب الرئيس . . .	٩٦	٢٩
جيم - انتخاب أعضاء المكتب عدا الرئيس . . .	٩٧-٩٨	٢٩
دال - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال . . .	٩٩	٢٩

المرفقات

الأول - المقررات التي اتخذتها اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها الحادية عشرة . . .	٣١
الثاني - قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها الحادية عشرة . . .	٤٠

الفصل الأول

مقدمة

- ١ - وفقا للتوصية ٣٧ من خطة عمل بويتس آيرس المتعلقة بتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية^(١)، كما أقرتها الجمعية العامة في قرارها ١٣٤/٣٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، انعقد الاجتماع رفيع المستوى بين جميع الدول المشتركة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جنيف في الفترة من ٢٦ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ١٩٨٠ من أجل إجراء استعراض حكومي دولي شامل للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في إطار جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وقد نظرت الجمعية العامة خلال دورتها الخامسة والثلاثين في التقرير الصادر عن الدورة الأولى لهذه الهيئة الحكومية الدولية^(٢). وقررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٠٢/٣٥ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ تغيير اسم الاجتماع الرفيع المستوى إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وطلبت إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عقد الدورة التالية للجنة حسب نفس الترتيبات التنظيمية والإجرائية التي اتخذت من أجل الاجتماع الرفيع المستوى.
- ٢ - وانعقدت الدورة الثانية للجنة الرفيعة المستوى في نيويورك خلال الفترة من ١ إلى ٨ حزيران/يونيه ١٩٨١، وكان تقريرها^(٣) موضع نظر الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين. وعملاً بالاتفاق الذي توصلت إليه اللجنة في دورتها الثانية وأقرته الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين كان هيكل الدورة الثالثة للجنة الرفيعة المستوى مكوناً من اللجنة بكامل هيئتها ومن فريق عامل واحد، وقد استمر اتباع هذا الأسلوب في الدورات اللاحقة.
- ٣ - وانعقدت الدورة الثالثة للجنة الرفيعة المستوى في نيويورك خلال الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٣ وكان تقريرها^(٤) موضع نظر الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين.
- ٤ - وانعقدت الدورة الرابعة في نيويورك في الفترة من ٢٨ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥. وكان تقريرها^(٥) موضع نظر الجمعية العامة خلال دورتها الأربعين.
- ٥ - وانعقدت الدورة الخامسة في نيويورك في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٧ واعتمد التقرير الصادر عنها^(٦) في ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٧. ونظرت الجمعية العامة في ذلك التقرير في دورتها الثانية والأربعين.
- ٦ - وانعقدت الدورة السادسة في نيويورك خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ واعتمد التقرير الصادر عنها^(٧) في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩. واستعرضت الجمعية العامة ذلك التقرير في دورتها الرابعة والأربعين.

٧ - وانعقدت الدورة السابعة في نيويورك في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩١ واعتمد التقرير الصادر عنها^(٨) في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩١. ونظرت الجمعية العامة في ذلك التقرير في دورتها السادسة والأربعين.

٨ - وانعقدت الدورة الثامنة في نيويورك في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٣ واعتمد التقرير الصادر عنها^(٩) في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣. ونظرت الجمعية العامة في ذلك التقرير في دورتها الثامنة والأربعين.

٩ - وانعقدت الدورة التاسعة في نيويورك في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥. ونظرت الجمعية العامة في ذلك التقرير^(١٠) في دورتها الخمسين.

١٠ - وانعقدت الدورة العاشرة في نيويورك في الفترة من ٥ إلى ٩ أيار/مايو ١٩٩٧. ونظرت الجمعية العامة في ذلك التقرير^(١١) في دورتها الحادية والخمسين.

الفصل الثاني

الحضور وافتتاح الدورة

ألف - موعد الدورة ومكان انعقادها

١١ - انعقدت الدورة الحادية عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في نيويورك خلال الفترة من ١ إلى ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

١٢ - وعملا بالفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٣٥، افتتح مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدورة وفقا للترتيبات الإجرائية المعتادة.

باء - الحضور

١٣ - وفيما يلي أسماء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المشتركة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الممثلة في الدورة:

جيوبوتي	بوتسوانا	الاتحاد الروسي
رومانيا	بوركينا فاسو	إثيوبيا
زامبيا	بوروندي	الأرجنتين
سانت كيتس ونيفيس	بوليفيا	الأردن
سلوفاكيا	بيرو	أرمينيا
سنغافورة	بيلاروس	استراليا
السنغال	تايلند	إكوادور
السودان	تركيا	ألمانيا
سورينام	ترینيداد وتوباغو	إندونيسيا
سيراليون	توغو	أوزبكستان
سيشيل	تونس	أوغندا
شيلى	جامايكا	أوكرانيا
الصين	الجزائر	إيران (جمهورية - الإسلامية)
العراق	جمهوريّة ترانزيتية المتحدة	آيرلندا
عمان	الجمهوريّة الدومينيكية	آيسلندا
غامبيا	الجمهوريّة العربيّة السوريّة	باكستان
غانا	جمهوريّة كوريا	البرازيل
غرينادا	جمهوريّة كوريا الشعبيّة	بربادوس
غواتيمالا	الديمقراطية	البرتغال
غيانا	جمهوريّة لاو الديمقراطية	بليز
غينيا	الشعبيّة	بنغلاديش
غينيا الاستوائية	جنوب أفريقيا	بنما

منغوليا	الكونغو	غينيا - بيساو
موزامبيق	ليبيريا	فرنسا
موناكو	مالطة	الفلبين
ميانمار	مالي	فنزويلا
النرويج	ماليزيا	فنلندا
النيجر	مدغشقر	فيجي
نيجيريا	مصر	قطر
هايتي	المغرب	قيرغيزستان
الهند	المكسيك	казاخستان
هولندا	ملديف	كمبوديا
الولايات المتحدة الأمريكية	المملكة العربية السعودية	كوبا
اليابان	المملكة المتحدة لبريطانيا	كوسตารيكا
اليمن	العظمى وآيرلندا الشمالية	كولومبيا

١٤ - وكانت اللجنة الإقليمية التالية ممثلة في الدورة:

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١٥ - وحضرت الدورة هيئات التالية التابعة للأمم المتحدة:

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

مركز التجارة العالمية

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

برنامج الأمم المتحدة المشترك المعنى بفيروس نقص المناعة البشرية وبالإيدز

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

صندوق الأمم المتحدة للسكان

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٦ - وحضر الدورة ممثلو الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

منظمة العمل الدولية

المنظمة البحرية الدولية

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

البنك الدولي

منظمة الصحة العالمية

المنظمة العالمية لملكية الفكرية

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

منظمة السياحة العالمية

١٧ - وحضرت الدورة المنظمات الحكومية الدولية التالية التي تلقت دعوة دائمة للمشاركة كمراقب في دورات الجمعية العامة وأعمالها:

منظمة الدول الأمريكية

منظمة الوحدة الأفريقية

منظمة المؤتمر الإسلامي

منظمة الصحة للبلدان الأمريكية

١٨ - وحضر الدورة كمراقبين ممثلون عن المنظمات الحكومية الدولية التالية:

المركز الأفريقي للتدريب والبحث في مجال إدارة التنمية

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

الجامعة الكاريبية

أمانة خطة كولومبو

جامعة الإنديز

معهد الإدارة لشرق وجنوب أفريقيا

لجنة المحيط الهندي

منظمة الهجرة الدولية

منظمة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للهيئات العليا للمراقبة المالية

مركز البحوث والتدريب في الميادين الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية للبلدان الإسلامية

١٩ - وحضر الدورة كمراقب ممثل عن المنظمة غير الحكومية التالية:

شركاء السكان والتنمية

جيم - افتتاح الدورة

٢٠ - افتتحت رئيسة الدورة العاشرة باتريشيا ديوراث، باسم الأمين العام، الدورة الحادية عشرة للجنة الرفيعة المستوى.

الفصل الثالث

تقارير عن سير التنفيذ

**ألف - بيان أدلت به الممثلة الدائمة لجامعة إيكادى
الأمم المتحدة، بصفتها رئيسة اللجنة في
دورتها الحادية عشرة**

٢١ - عند افتتاح الجلسة، أعلنت الرئيسة أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية تطور وأصبح جزءاً لا يتجزأ من آلية فعالة لتسهيل تبادل المعرفة والمهارات والممارسات التقنية وأفضل الممارسات فيما بين البلدان النامية. وأشارت إلى أنه عند الاحتفال بمرور عشرين سنة على صدور خطة عمل بوينس آيرس، لتعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، أكدت الجمعية العامة من جديد صحة الخطة وحثت على ضرورة مواصلة زيادة الاستعاضة بأسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتوسيع نطاقه في مجال التعاون الإنمائي.

٢٢ - وأشارت إلى أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية هو الطريق الذي يمكن أن تسلكه البلدان النامية لتعزيز اندماجها ومشاركتها في الاقتصاد العالمي. ولاحظت أن استراتيجيات الاتجاهات الجديدة كانت فعالة للغاية كحافز لتطبيق أسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ورحب بالجهود التي تبذلها الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في التصدي للتحدي الذي تفرضه استراتيجية الاتجاهات الجديدة وأوصت بتزويدها بالتمويل والموظفين على نحو كافٍ.

٢٣ - وأشارت إلى أن استراتيجية بناء القدرات وإقامة الشراكات من أجل توسيع نطاق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية كانت محور تركيز رئيسي على مدى الستين الماضيين. وقالت إن مؤتمر قمة الجنوب الذي يعقد في سنة ٢٠٠٠ سيتيح سياقاً مناسباً لمواصلة تعزيز التطبيق العملي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وشكرت أيضاً البلدان المانحة على تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لا سيما بأسلوب التعاون الثلاثي، وأكدت دور جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

**باء - بيان أدلّى به المدير المعاون لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي**

٢٤ - وجّه المدير المعاون ل البرنامج الإنمائي الانتباه في بيانه الافتتاحي إلى الآمال التي يبعثها عهد العولمة الجديد. وقال إنه رغم أن المتوقع أن يؤدي التحرير وثورة المعلومات إلى تعزيز زيادة التكامل بين الأسواق العالمية، مما يسفر عن توسيع اقتصادي وارتفاع مستويات المعيشة في أرجاء العالم، فإن العملية أغفلت كثيراً من البلدان النامية. وتؤكد هذه الحالة تأكيداً قوياً أهمية المبادئ الأساسية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وهي التضامن والاعتماد الجماعي على النفس والتعاون الدولي لأغراض

التنمية والجهود المتضاغفة لبناء نظام اقتصادي عالمي منصف. وأشار إلى أن تأكيد المجتمع الدولي الأهمية المتتجدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية كاستراتيجية فعالة لمساعدة البلدان النامية يقهر التهديدات التي تفرضها العولمة ويفتح الفرصة التي تتيحها. وأبرز عدداً من التطورات الهامة التي توضح التقدم المحرز في مجال التعاون التقني والاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب في السنتين الماضيتين.

٢٥ - وأشار المدير المعاون إلى سبعة تطورات هامة حديثاً مؤخراً. أولها أنه بتحسين القدرات الإنمائية للبلدان تشارك أعداد متزايدة من البلدان في أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية المملوكة خارجياً بل وتبادر أيضاً بالقيام بهذه الأنشطة وتمويلها. وثانية، انتقال مشاريع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من سلسلة جولات دراسية أو تدريبية ذات نوع واحد إلى إشكال تبادل أكثر تطوراً وتعقيداً. وثالثها، تغير التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية من ترتيبات معظمها ثنائية أو داخل المنطقة الواحدة إلى ترتيبات فيما بين المناطق وعالمية في نطاقها. ورابعها، إفساح الدعم المؤسسي التقليدي الطريق باطراد لمزيد من الأنشطة الموجهة إلى القطاع الخاص. وخامسها، إثراء ممارسات التعاون التقني الأفقية التقليدية فيما بين البلدان النامية بترتيبات تعاون ثلاثي، أكثر حيوية ونشاطاً بين الجنوب والشمال والجنوب. وسادسها، انتقال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من الأنشطة التلقائية والمخصصة إلى مبادرات استراتيجية مدروسة أكثر وأطول أجلاً. وسابعها، تخلي الأنشطة التقليدية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية المقدمة من دولة إلى أخرى عن مكاتبها لأنشطة تضم دائرة أوسع من البلدان أو الهيئات.

٢٦ - وأشار المدير المعاون إلى أنه كان سيستحيل إحراز تقدم في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس واستراتيجية الاتجاهات الجديدة بدون التزام كلي وجهود جماعية من جانب البلدان النامية وبدون دعم قوي من جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وقد أدمجت أغلبية وكالات ومنظمات الأمم المتحدة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في سياساتها المشتركة وهيأكلها وبرامجهما العادلة. وتقوم البرامج القطرية والإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فيما يزيد على نصف أنشطتها، باتخاذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية كاستراتيجية أو تستخدم ذلك التعاون في تنفيذ عناصر البرامج. وينفق جهاز الأمم المتحدة الإنمائي سنوياً نحو ١٠٠ مليون دولار على الأنشطة المتعلقة بذلك بينما يقدم البرنامج الإنمائي نصف تلك الموارد. وامتدح المدير المعاون الدور الذي تقوم به الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية لتعزيز هذا التعاون؛ ووصفها بأنها نواة لهيكل الدعم المتعدد الأطراف للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وأشار إلى ضرورة مواصلة تعزيزها.

٢٧ - واختتم المدير المعاون كلمته، بتأكيد ثلاثة نقاط. الأولى، أن التعاون بين بلدان الجنوب ليس مجرد مفهوم أو غاية في حد ذاته بل وسيلة هامة واحدة لتحرير سكان الجنوب من الفقر والبطالة والجوع والتشريد والمرض والتردي البيئي. وثانياً، رغم أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية هو مشروع للجنوب من أجل الجنوب فإنه يحظى بدعم الجميع. ويلزم لنجاحه بذل جهود جماعية من جانب البلدان النامية والمجتمع المانح والجهاز الإنمائي المتعدد الأطراف والجهات الفاعلة الأخرى في مجال التنمية. وأخيراً، يجب تقديم الدعم العالمي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بشكل منظم يمكن التنبؤ به، لأن الجسر الموصى إلى الجنوب يفيد في النهاية البشرية قاطبة.

جيم - عرض للتقارير من مدير الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية - نقاط بارزة في التقارير المرحلية

٢٨ - عرض مدير الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التقارير الثلاثة المقدمة إلى اللجنة الرفيعة المستوى للنظر فيها؛ وأوضح أن التقارير تستند إلى معلومات جُمعت خلال أنشطة نفذت تحت إشراف الوحدة الخاصة، ومعلومات جاءت ردا على استبيانات موجهة إلى البلدان ووكالات الأمم المتحدة ومنظماتها والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ومعلومات تم الحصول عليها من مصادر عامة عن طريق اتصالات رسمية وغير رسمية. وقدم المعلومات ٦٠ بلداً ناماً وأربعة بلدان متقدمة في النمو و ٢٣ منظمة ووكالة تابعة للأمم المتحدة و ٩ منظمات حكومية دولية وغير حكومية.

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس وقرارات اللجنة الرفيعة المستوى وتحصيات لجنة الجنوب

٢٩ - يعرض التقرير تحليلا للمعلومات المجمعة ويبرز الأنشطة الوطنية والثنائية المبذولة لدعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والدعم الذي تقدمه المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ودور منظومة الأمم المتحدة في تعزيز ذلك التعاون. ويقدم توصيات لتحسينه.

٣٠ - وفي الوقت الحالي، يشمل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية مجموعة واسعة النطاق من الجهات الفاعلة والبلدان النامية التي وسعت بشكل كبير نطاق البرامج الثنائية لهذا التعاون بتقديم موارد متزايدة، ومن خلال إطار الدعم الدولي الأعم أو التعاون الثلاثي. وثمة ٢٢ بلداً موزعاً على المناطق الأربع جميعها، تعتبر نفسها بلداناً محورية في برامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وقدرت بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ الطريق في القيام بأنشطة ثنائية نابعة ذاتياً للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ويشارك عدد أكبر من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تعاون أفقى يشمل بلداناً من خارج المنطقة. ويسود منطقة الدول العربية وهي متزايدة بأهمية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وبدأت بلدان متعددة في أوروبا ورابطة الدول المستقلة أشكالاً مختلفة من التعاون الأفقي شمل بلداناً من مناطق أخرى أيضاً. وفي حالة البلدان الأفريقية، ظل مستوى تطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية منخفضاً ولكن هناك برامج إقليمية جديدة واعدة تماماً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

٣١ - وهناك بلدان كثيرة أحدثت تحسناً شديداً في تطبيق أسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بينها إندونيسيا، وباكستان، وتايلاند، وسري لانكا، وسنغافورة، والصين، والهند في آسيا؛ والأرجنتين، والبرازيل، وبيرا، وكوبا، وكوستاريكا، والمكسيك في أمريكا اللاتينية؛ وأوغندا، والسنغال، ونيجيريا في إفريقيا وتونس، ومصر والمغرب في منطقة الدول العربية؛ وتركيا ومالطا في منطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة.

٣٢ - وتوacial الـلـجـنة الـاـقـتصـادـية لـأـفـرـيقـيـا وـالـمـنـظـومـة الـاـقـتصـادـية لـأـمـريـكا الـلـاتـينـية الـقـيـام عـلـى النـحـو الـمـعـهـود بـدـور بـارـز فـي تـعـزيـز التـعاـون التـقـني فـيـما بـيـن الـبـلـدان النـامـيـة. وـمـن الـمـنـظـمـات الـأـخـرى الـتـي تـعـزـز التـعاـون التـقـني فـيـما بـيـن الـبـلـدان النـامـيـة الـجـهـات الـبـارـزة التـالـيـة: الـمـرـكـز الـعـرـبـي لـدـرـاسـات الـمـنـاطـق الـفـاقـحة وـالـأـرـاضـي الـجـافـة، وـالـمـرـكـز الـدـولـي لـإـدـارـة مـوـارـد الـأـحـيـاء الـمـائـيـة، وـالـمـرـكـز الـدـولـي لـتـطـوـير الـمـحـطـات الـكـهـرـمـانـيـة الصـغـيرـة، الـأـمـر الـذـي يـوـضـع أـنـه إـلـى جـانـب الـحـكـومـات الـوطـنـيـة يـمـكـن لـمـرـاكـز الـخـبـرـة الـأـقـالـيمـيـة أو الـدـولـيـة الـمـتـمـيـزة أـنـ تـسـهـم بـقـدر وـافـر فـي التـعاـون التـقـني فـيـما بـيـن الـبـلـدان النـامـيـة.

٣٣ - وـتـضـطـلـع الـيـابـان، كـعـهـدـهـا، بـدـور قـيـادي فـي تـعـزيـز التـرـتـيبـات الـثـلـاثـيـة لـتـموـيل ذـلـك التـعاـون. وـتـضـع أـيـضا مـوـارـد إـضافـيـة تـصـرـف الـبـرـنـامـج الـإـنـمـائـي. كـذـلـك عـزـزـت الـبـلـدان مـتـقدـمة النـمـو أـخـرى، مـثـل أـلمـانـيا، وـأـيرـلـانـدا، وـفـرـنـسـا، وـفـنـلـنـدا، وـكـورـيا الـجـنـوبـيـة، وـالـنـروـيج، وـالـنـمسـا، بـرـامـج ثـلـاثـيـة أو قـدـمـت دـعـما مـباـشـرا لـأـنـشـطـة التـعاـون التـقـني فـيـما بـيـن الـبـلـدان النـامـيـة أو أـسـهـمـت فـي الـصـنـدـوق الـإـسـتـئـمـانـي لـلـتـعاـون التـقـني فـيـما بـيـن الـبـلـدان النـامـيـة فـي أـنـيـاء الـفـتـرـة الـمـشـمـولـة بـالـتـقرـير.

٣٤ - وـأـدـمـجـت وـكـالـات الـأـمـم الـمـتـحـدة وـمـنـظـمـاتـها التـعاـون التـقـني فـيـما بـيـن الـبـلـدان النـامـيـة فـي سـيـاسـاتـها وـبـرـامـجـها بـنـجـاحـكـبـيرـ. وـتـسـتـحـقـ التـقـدـير فـي هـذـا الصـدـدـ شـبـكـتـا مـنـظـمـة الـأـغـذـيـة وـالـزـرـاعـة (ـفـاـوـ) لـلـتـكـنـوـلـوـجـيـاـ المـتـعـلـقـة بـالـأـسـمـاـكـ فـيـ أـفـرـيـقيـا وـلـإـدـارـة مـسـتـجـمـعـاتـ الـمـيـاهـ فـيـ أـمـريـكا الـلـاتـينـية وـمـنـطـقـة الـبـحـرـ الـكـارـيـبيـ. وـيـمـثـلـ بـرـامـجـ الـفـاـوـ لـتـقـدـيمـ التـسـهـيـلـاتـ وـتـمـوـيلـ وـسـيـلـةـ أـخـرىـ لـدـعـمـ ذـلـكـ التـعاـونـ. وـتـشـكـلـ قـاـعـدـةـ الـبـيـانـاتـ بـشـأنـ الـخـبـرـاءـ الـزـرـاعـيـينـ وـنـظـامـ الـمـعـلـومـاتـ الـمـتـعـلـقـةـ بـالـعـلـومـ وـالـتـكـنـوـلـوـجـيـاـ الـزـرـاعـيـةـ بـرـامـجـيـنـ رـئـيـسيـيـنـ مـنـ بـرـامـجـ التـعاـونـ التـقـنـيـ فـيـماـ بـيـنـ الـبـلـدانـ النـامـيـةـ. وـتـقـدـمـ مـنـظـمـةـ الـصـحـةـ الـعـالـمـيـةـ تـدـرـيـبـاـ مـكـثـفـاـ فـيـ مـجـالـ الـخـبـرـةـ ذـيـ الـصـلـةـ لـلـخـبـرـاءـ وـالـأـخـصـائـيـنـ التـقـنـيـيـنـ فـيـ الـبـلـدانـ النـامـيـةـ. كـمـ أـسـهـمـتـ شـبـكـةـ الـصـحـةـ فـيـ آـسـيـاـ وـالـمـحيـطـ الـهـادـئـ مـسـاـهـمـةـ وـافـرـةـ فـيـ التـعاـونـ التـقـنـيـ فـيـماـ بـيـنـ الـبـلـدانـ النـامـيـةـ. أـمـاـ بـرـامـجـ الشـرـاكـةـ فـيـ الـتـنـمـيـةـ التـابـعـ لـصـنـدـوقـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدةـ وـأـضـافـ الصـنـدـوقـ بـرـامـجاـ مـفـيدـاـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدةـ لـلـسـكـانـ، وـمـقـرـهـ بـنـغـلـادـيشـ، فـهـوـ بـرـامـجـ غـنـيـ عنـ التـعـرـيفـ. وـأـضـافـ الصـنـدـوقـ بـرـامـجاـ مـفـيدـاـ آخرـ لـلـلـاتـصالـ بـيـنـ مـرـاكـزـ الـخـبـرـةـ الـمـتـمـيـزةـ فـيـ إـنـدـونـيـسـيـاـ، وـتـايـلـانـدـ، وـالـصـينـ، وـالـمـكـسيـكـ. وـتـجـدرـ الإـشـارـةـ إـلـىـ شـبـكـةـ الـمـرـاكـزـ الـتـجـارـيـةـ الـعـالـمـيـةـ التـابـعـةـ لـمـؤـتـمـرـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدةـ لـلـتـجـارـةـ وـالـتـنـمـيـةـ (ـأـوـنـكـتـادـ)ـ لـمـاـ تـقـومـ بـهـ تـعـزـيزـ لـلـاـسـتـشـمـارـ بـيـنـ الـبـلـدانـ الـجـنـوبـيـةـ. كـمـ تـشـمـلـ الـمـبـادـرـاتـ الـقـيـمـةـ جـهـودـ مـرـكـزـ الـتـجـارـةـ الـدـولـيـةـ لـإـقـامـةـ شـبـكـةـ الـمـنـتـجـاتـ تـسـتـهـدـفـ تـيـسـيرـ التـعاـونـ بـيـنـ فـرـادـيـ الـمـؤـسـسـاتـ، وـالـشـبـكـةـ الـإـقـلـيمـيـةـ التـابـعـةـ لـمـنـظـمـةـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدةـ لـلـتـنـمـيـةـ الـصـنـاعـيـةـ (ـيـونـيـدـوـ)ـ وـالـمـعـنـيـةـ بـإـنـتـاجـ مـبـيـدـاتـ الـأـفـافـ الـمـأـمـوـنـةـ وـتـوـفـيرـ الـمـعـلـومـاتـ عـنـهـاـ لـآـسـيـاـ وـمـنـطـقـةـ الـمـحـيـطـ الـهـادـئـ.

٣٥ - وـتـشـيرـ التـقـدـيرـاتـ إـلـىـ أـنـ جـهاـزـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدةـ الـإـنـمـائـيـ يـنـفـقـ سـنـوـيـاـ مـبـلـغـ ١٠٠ـ مـلـيـونـ دـولـارـ عـلـىـ أـنـشـطـةـ التـعاـونـ التـقـنـيـ فـيـماـ بـيـنـ الـبـلـدانـ النـامـيـةـ وـأـنـ نـصـفـهاـ يـوـفـرـ مـنـ حـسـابـ الـبـرـامـجـ التـابـعـةـ لـلـبـرـنـامـجـ الـإـنـمـائـيـ. وـبـإـلـاـضـافـةـ إـلـىـ الـبـرـامـجـ الـقـطـرـيـةـ وـالـإـقـلـيمـيـةـ التـابـعـةـ لـلـبـرـنـامـجـ الـإـنـمـائـيـ، تـنـفذـ الـوـحـدةـ الـخـاصـةـ لـلـتـعاـونـ التـقـنـيـ فـيـماـ بـيـنـ الـبـلـدانـ النـامـيـةـ عـدـدـاـ مـنـ الـبـرـامـجـ الـمـحدـدةـ. وـتـوـجـهـ الـوـحـدةـ الـخـاصـةـ بـرـامـجـهاـ نـحـوـ أـرـبعـ فـتـاتـ مـنـ الـأـنـشـطـةـ، هـيـ: (أـ)ـ تـعـزـيزـ قـدـراتـ الـبـلـدانـ النـامـيـةـ فـيـ مـجـالـ التـعاـونـ التـقـنـيـ فـيـماـ بـيـنـ الـبـلـدانـ النـامـيـةـ، وـلـاـ سـيـماـ فـيـ مـجـالـاتـ مـنـ قـبـيلـ الـتـجـارـةـ وـتـمـوـيلـ وـتـسـخـيرـ الـتـكـنـوـلـوـجـيـاـ لـأـغـرـاضـ الـتـنـمـيـةـ وـإـدـارـةـ الـاـقـتصـادـ الـكـلـيـ وـإـلـاتـاجـ وـالـعـمـالـةـ

وحماية البيئة؛ (ب) تعميق الحوار والتبادل الفكري بين بلدان الجنوب بشأن التنمية والعلوم؛ (ج) تعزيز قنوات الاتصال بين بلدان الجنوب، ومن أمثلة ذلك إدراج أفضل الممارسات والخبرات الناجحة في نظام الإحالة لمعلومات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وإنشاء موقع وطني على شبكة الانترنت للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ (د) حشد دعم عالمي عريض القاعدة للتعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين بلدان النامية.

٣٦ - ويشير الاستعراض إلى أن التعاون التقني فيما بين بلدان النامية لا يزال شديد الأهمية للبلدان النامية في تصدّيها لتحدي التحرير والعلوم. ويتيح ذلك التعاون فرصة عملية لاطراد التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية ولتمكينها من الاشتراك والاندماج في الاقتصاد العالمي. وتضطلع أعداد متزايدة من بلدان النامية بدور قيادي في المبادرة بأشبطة التعاون التقني فيما بين بلدان النامية وتنظيمها وتمويلها. ويؤدي جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أداء طيباً في مجال تعزيز التعاون التقني فيما بين بلدان النامية وينبغي له أن يواصل أداء هذا الدور. وأخيراً، يوصي الاستعراض جميع الشركاء الإنمائيين بمواصلة دعم التعاون التقني فيما بين بلدان النامية بالموارد بشكل أكثر منهجمية وأكثر قابلية للتبنّؤ به.

التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين بلدان النامية

٣٧ - يركز التقرير على الاتجاه نحو زيادة الاستعانتة بأسلوب التعاون التقني فيما بين بلدان النامية في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ نتيجة لتنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين بلدان النامية. ومن الواضح أن سلامه التعاون فيما بين بلدان الجنوب وأهميته كأداة إنمائية أكثر مدعاه للإنقاص الآن من أي وقت مضى. والتعاون التقني فيما بين بلدان النامية لم ينتشر على نطاق واسع فحسب، بل وظلت شعبنته تتزايد ويتسع نطاق تطبيقه لدى شركاء من بلدان النامية داخل الإطار الاستراتيجي الذي أنشأته الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين بلدان النامية.

٣٨ - ولا يقاس نمو التعاون التقني فيما بين بلدان النامية واتجاهه الاستراتيجي بعدد المشاريع المتعلقة بهذا التعاون ونطاقها فحسب بل يقاس أيضاً بانتشار أشكال التعاون التقني الجديدة التي ظهرت بوحي من الاتجاهات الجديدة، ومن بينها الازدياد الملحوظ في مشاريع التعاون التقني الثنائي والظاهرة الحديثة المتمثلة في مشاركة البلد المانح في خطط التمويل الثلاثي وزيادة الشراكات بين المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الإنمائية الفاعلة. ويوضح التسارع الذي طرأ على أنشطة التعاون التقني فيما بين بلدان النامية في السنوات الأربع الماضية أن صقل أسلوب التعاون التقني فيما بين بلدان النامية بفضل استراتيجية الاتجاهات الجديدة، التي وضعت في عام ١٩٩٥، كان له أثر إيجابي على جدوى منهجمية هذا التعاون وقابليته للتطبيق.

٣٩ - وبنمو الاستعانتة بأسلوب التعاون التقني فيما بين بلدان النامية، بات من الواضح أنه طرأ تطور على برامج التعاون التقني فيما بين بلدان النامية فتحولت من تدخلات فردية تتم في كل بلد على حدة إلى تطبيقات أكثر استدامة وذات قاعدة أوسع تتم على مستوى متعدد الأقطار أو إقليمي. وهناك أيضاً زيادة مطردة في عدد الدول الأعضاء من بلدان النامية التي تشير إلى أنه تهيأت فيها ظروف داخلية

ملائمة لإدارة وتنفيذ برامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وهي وجود الآلية المتمثلة في جبهة الوصل الداخلية الفعالة؛ ووجود سياسة وطنية واضحة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ ونهج مستقر لتمويل أنشطة ذلك التعاون.

٤٠ - وظهر اتجاه مشجع في الفترة المشمولة بالتقرير، هو بروز بلدان متقدمة النمو كطرف ثالث مانح، أو كمانحين في إطار ثلاثي، ضمن إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وبدأ ما لا يقل عن ستة بلدان مانحة، على رأسها اليابان، في القيام في السنتين الماضيتين بدور في مجموعة متنوعة من مشاريع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وقدمت هذه البلدان المتقدمة النمو، بحرصها على أن تظل هذه المشاريع، أمثلة حقيقة للتعاون التقني بين بلدان الجنوب، دليلاً أكبر على أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية الذي تعزز نتيجة لاستراتيجية الاتجاهات الجديدة، هو وسيلة فعالة وكفؤة لنقل المهارات والتكنولوجيا بين البلدان. إذ أن دعم الشركاء من بلدان الشمال والبلدان المتقدمة النمو للتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب وتمويلهم لهذا الأسلوب من شأنه أن يؤدي إلى زيادة تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية مع دخولنا في الألفية الجديدة.

النظر في تقريري مدير البرنامج الإنمائي

٤١ - يضم التقرير جزأين، ويتناول الجزء الأول تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة باستعراض السياسات والإجراءات المتبعة في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. والهدف العام من المبادئ التوجيهية المنقحة هو إدماج نمط ذلك التعاون في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها لأغراض التنمية. وكانت استجابة منظومة الأمم المتحدة للمبادئ التوجيهية المنقحة إيجابية عموماً، إذ يسود اتفاق عام على أن هذه المبادئ التوجيهية تتبع إطاراً محسناً لتعزيز عناصر التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برامجها ومشروعها.

٤٢ - وقد شملت المبادئ التوجيهية عناصر رئيسية تحفز على التعجيل باستخدام أسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ومن ضمنها تعين "البلدان المحورية" الذي سيكون شديد الفعالية في نشر "أفضل الممارسات" فيما بين البلدان النامية؛ وشراكات القطاع الخاص التي ستتولد نتيجة للأهمية التي أوليت لتعزيز التكامل التنفيذي بين التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

٤٣ - ويتناول الجزء الثاني من التقرير الترتيبات التنظيمية والداعمة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وهو يتضمن أيضاً معلومات عن ملاك موظفي الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والموارد المتوفرة لفترة السنتين. وكان المجلس التنفيذي قد خصص في مقرره ٣٩٥ نسبياً في المائة من موارد البرامج الأساسية لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في الفترة البرنامجية الجارية، ١٩٩٧-١٩٩٦. وبفضل الموارد التي أتاحها هذا المخصص والأموال البالغة ١,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة المرحلة من دورة البرمجة السابقة (١٩٩٦-١٩٩٢) تمكنت الوحدة الخاصة من صياغة برنامج متميز بدأ تنفيذه اعتباراً من عام ١٩٩٧ يركز على تعزيز قدرات البلدان النامية على تكثيف التعاون فيما بينها في المجالات الاستراتيجية بتبادل المعرفة بين مؤسسات الجنوب والربط بينها شبكيًا.

٤٤ - وفضلاً عن ذلك، قدم الصندوق الياباني لتنمية الموارد البشرية ٨ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لتعزيز التعاون التقني فيما بين البدان النامية؛ وقدمت حكومة جمهورية كوريا ٣٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة للصندوق الاستئماني للتبرعات لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب؛ وقدمت حكومة أيرلندا تبرعاً يبلغ نحو ٤٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. ووصلت النفقات الفعلية في عام ١٩٩٧ إلى ٤,٥٣ ملايين دولار؛ ومن المتوقع أن تلتزم مستويات الإنفاق المتوقعة في السنوات اللاحقة من الدورة بهذا الاتجاه في الإنفاق.

دال - ملاحظات مدير البرنامج الإنمائي

٤٥ - وجّه مدير البرنامج الإنمائي كلمة موجزة إلى اللجنة. ونظرًا للأهمية البالغة للتعاون التقني فيما بين البدان النامية، أكد أنه ما من شيء كان يمكن أن يعوقه عن حضور هذا الاستعراض الذي يُعد آخر استعراض لهذا التعاون في فترة توليه منصبه الممتدة ست سنوات. وأشار إلى أن ملاحظاته ما هي إلا استكمال للبيانات الافتتاحية التي ألقتها الرئيسة والمدير المعاون والوثائق التي عرضها مدير الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البدان النامية.

٤٦ - وأكد أهمية قيام البدان النامية، فضلاً عن البدان التي تمر بمرحلة انتقال، بحل كثیر من المشاكل الإنمائية بنفسها. وأعرب عن اعتقاده بأن جمع ونشر معلومات عن هذه التجارب والأنشطة يمثل مسألة ذات أولوية للتعاون التقني فيما بين البدان النامية. وفي كثير من الحالات، لا تحتاج المشاريع الرائدة والخبرات المحدودة إلا النهوض بها. وقال إنه يرى أن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي الهيئة المناسبة لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب وإنه يحتاج لهذا الغرض إلى دعم متزايد بالموارد. واقتراح أيضاً توضيح الاهتمام بالتعاون التقني فيما بين البدان النامية بطريقة مناسبة في إطار المساعدة الإنمائية، الذي يجري إعداده لكي تقدم الأمم المتحدة من خلاله دعماً للتنمية في البدان النامية.

٤٧ - وأخيراً، أثنى على اقتراح الأمين العام لمجموعة البدان الصناعية الرئيسية الثمانية الداعي إلى تقليل ديون البدان النامية؛ وطلب إلى جميع الوفود أن تبدي تأييداً للاقتراح. وأخيراً، أكد ضرورة قيام جميع البدان المانحة بتمويل المنظمات والوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف. وأشار إلى أن النظام المتعدد الأطراف يؤدي مهمة جديرة بالثناء تتمثل في تعزيز التنمية المستدامة في أرجاء الكره الأرضية وأنه يحتاج إلى دعم جميع المعنيين، أي البدان النامية والبلدان المتقدمة التمو.

الفصل الرابع

موجز المناقشة العامة

ألف - استعراض عام

٤٨ - بدأت المناقشة العامة بمداخلة من ممثل غيانا الدائم لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس مجموعة الـ ٧٧ حيث كرر الالتزام بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في سياق الحقائق والتحديات الجديدة والناشئة التي ستواجهها البلدان النامية في القرن الحادي والعشرين. وقال إن عملية العولمة مستمرة في إحداث آثار عميقية في التحول الجوهري الحاصل في النظام الاقتصادي الدولي، وأنها تمثل تحديات متزايدة تواجهها البلدان النامية في عدد من المجالات المختلفة. وأضاف قائلاً إن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين تلك البلدان يمثلان إطاراً لاستمرار التزام تلك البلدان بتعزيز تضامنها لتحقيق غرض مزدوج يتمثل في دعم جهودها الإنمائية الوطنية وتمكينها من الاشتراك الفعال في النظام الاقتصادي الدولي، وإن هذين الشكلين من أشكال التعاون بين البلدان النامية يعكسان استمرار ذلك الالتزام.

٤٩ - وأوضح أن المسؤولية الرئيسية عن تعزيز التعاون التقني بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بينها تقع على عاتق البلدان النامية وأن على هذه البلدان أن تتحقق الحد الأقصى من إمكانيات تميّتها فردياً وجماعياً. ومضى قائلاً إنه يجري بذل قصارى الجهد للوفاء بهذه المسؤولية، وإنه من المناسب توثيق المعلومات المتعلقة بأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية توثيقاً منتظماً وتقديم تلك المعلومات سنوياً. ولاحظ مع الارتياح ما تقدمه منظومة الأمم المتحدة والبلدان المتقدمة النمو المهمة بالأمر من دعم لتعزيز التعاون بين البلدان النامية بشقيه التقني والاقتصادي؛ وحث على زيادة الإسهام في الصندوق الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وصندوق بيريس غوررو الاستئماني. كما أعرب عن تأييده لإطار التعاون الثلاثي، الذي تقدم البلدان المتقدمة النمو في إطاره تمويلاً ثنائياً أو متعدد الأطراف لتسهيل التعاون فيما بين البلدان النامية.

٥٠ - وبإشارة إلى موضوع "دور التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في تسريع النمو والتنمية العادلة من خلال شراكة واسعة القاعدة" الذي ستتناوله اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها الحادية عشرة، قال إن تسريع النمو في البلدان النامية لا بد أن يظل هدفاً رئيسيّاً وأولوية علياً في مجال التعاون الإنمائي الدولي. وأوضح أن ازدياد التمايز بين البلدان النامية لا يتعارض مع التعاون الفعال فيما بين بلدان مجموعة الـ ٧٧ ويعزز التعاون والاعتماد على النفس لأن كل بلد يتعلم من تجارب البلدان الأخرى. وهذه البلدان يوحدها الإحساس العام بالحرمان من منافع النظام الاقتصادي الدولي أو بالاستبعاد من الارتفاع بها.

٥١ - وأعرب عن تقديره للدور الذي تؤديه الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولفت الانتباه إلى قرار الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة

الذي يدعو إلى تعزيز إدماج التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. كما سلم بإسهام المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في إعادة توجيه نهج منظومة الأمم المتحدة فيما يخص الاستفادة من التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأخيرا، حث إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجديدة على تعزيز وتوسيع أنشطة الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، لتمكين البلدان النامية من بلوغ كامل إمكاناتها الإنمائية. وأشار إلى المغزى التاريخي للدورة الحادية عشرة، التي تعقد في الفترة الفاصلة بين الاحتفال في سنة ١٩٩٨ بمرور ٢٠ سنة على اعتماد خطة عمل بوينس آيرس لتعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ومؤتمر قمة الجنوب المقرر عقده في سنة ٢٠٠٠، معرجاً عن أمله في أن يتيح ذلك فرصة لتحديد رؤية للمستقبل ولتوضيح عناصر لاستراتيجية تعد من أجل التعاون الإنمائي الدولي.

٥٢ - وأبدت معظم البلدان تأييدها للآراء التي أعرب عنها الممثل الدائم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٥٣ - وأكد وزير ألمانيا المفوض، الذي تكلم باسم الاتحاد الأوروبي وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد وقبرص وآيسلندا، أهمية التعاون بين بلدان الجنوب من خلال التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، قائلاً إن هذا يكمel التعاون الإنمائي التقليدي. كما أن التكامل والتعاون الإقليميين ضروريين جداً لتعزيز استقرار الروابط الاقتصادية والاجتماعية، ويحتاج وبالتالي إلى دعم من قبل الشركاء الإنمائيين. ورأى أن أفضل سبيل لتحقيق إمكانات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وبلوغ الحد الأقصى لتأثيره هو جعل هذا النوع من التعاون جزءاً أساسياً من الاستراتيجيات الوطنية والدولية. وأعرب عن إيمانه بأن التعاون بين بلدان الجنوب سيؤدي من خلال التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية إلى تعجيل نمو الاقتصاد الوطني في البلدان النامية ويكفل اشتراكها على نحو فعال في عملية العولمة الاقتصادية.

٤ - ورأى أن تقدم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية يتوقف كثيراً على التزام الحكومات المعنية وإيلاء الأولوية له في البرامج الوطنية. وقال إن البلدان النامية نفسها ينبغي أن تأخذ هي زمام المبادرة وتتصدر القرارات وتتكفل التمويل وتحمل المسؤولية الرئيسية عن التنفيذ.

٥٥ - ولاحظ أن الهدف الرئيسي لجميع أشكال التعاون التقني هو تعزيز وزيادة إمكانات والقدرات الوطنية. وقال إن خبراء البلدان النامية يستخدمون على نحو فعال لتحقيق التعاون الإنمائي وإن المسؤلية الوطنية عن الأنشطة الإنمائية والملكية الوطنية لهذه الأنشطة قد أصبحا أكثر وضوحاً.

٥٦ - وذكر أن البلدان التي يتكلم باسمها تقدم للتعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية دعماً يغطي المجالات التالية: (أ) تعزيز المؤسسات الحكومية الدولية في البلدان النامية؛ (ب) التعاون التكنولوجي مع البلدان النامية؛ (ج) استعمال مرافق التدريب في البلدان النامية وتمويل أنشطة خبراء البلدان النامية؛ (د) دعم البرامج ذات الأهمية للبلدان النامية الأخرى في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

كما أعرب عن تأييده لترتيبات التمويل الثلاثي، وذكر أن الاتحاد الأوروبي يشدد على اعتبار طريقة التعاون التقني/التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية مجال لنشاط أساسى لا مجال لنشاط منفصل.

٥٧ - وقد رأت معظم البلدان أن تجربة العولمة والتحرير تبرز الحاجة إلى اعتماد البلدان النامية على النفس اعتماداً جماعياً. وأن خطر تهميش الاقتصادات النامية يتطلب إيلاء أولوية للتعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وأن البلدان النامية تحتاج إلى العمل سوياً للتغلب على أوجه ضعفها وعيوبها المشتركة، ولتحقيق أقصى المنفعة من عملية العولمة وتكامل الاقتصاد العالمي.

٥٨ - وتجدد الإعراب بصفة عامة عن القلق إزاء انخفاض التبرعات المقدمة لأغراض المعونة الإنمائية، وإزاء نقصان المساعدة الإنمائية الرسمية. وقيل إن التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية لن يكفيه وحدهما لسد الفجوة، وإنه تلزم خطوات لإعادة تأسيس الالتزام بالتعاون الإنمائي. وتكرر القول بأن التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية لا يمثلان بدليلاً عن التعاون بين الشمال والجنوب. ومن الضروري تحديد مصادر جديدة ممولة للتنمية وإقامة شراكات جديدة. وفي هذا الصدد، جرى الترحيب بإشراك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. وقيل إنه يلزم بذلك جهود متعددة لتجسيد معنى التوجيه الصادر عن الدورة الأخيرة للجمعية العامة بإعادة "النظر في طريقة تخصيص الموارد لأنشطة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، بغية النظر في إمكانية زيتها".

٥٩ - وأبدى كثير من الحماس لإنشاء موقع على شبكة إنترنت باسم شبكة نظام الإحالة لمعلومات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وهو مخصص للمعلومات المكرسة للتنمية. وجرى الترحيب بتحويل نظام الإحالة لمعلومات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلى موقع معلومات متعدد الأبعاد؛ وأوضح المتكلمون أنه لن يكون مجرد موقع لتبادل الأفكار والخبرات أو توضيحها فحسب بل سيتمثل أيضاً قاعدة بيانات تشمل شتى المعلومات، بما فيها المؤسسات الوطنية والخبراء الوطنيون وأفضل الخبراء الوطنية والبنادلات التكنولوجية الوطنية. ورئي أن زيادة استعمال هذا المورد ستؤدي في الوقت نفسه إلى زيادة وتسهيل استخدام الاستشاريين من البلدان النامية.

٦٠ - وأثبت التبادل التفاعلي في الاجتماع جدواه الشديدة، من حيث التماس المزيد من المعلومات وإبراز القضايا. واتضح أن أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وصور نجاحه، ولا سيما على الصعيد القطري، لا ترد بشكل كاف في التقارير المرحلية التي تصدر كل نصف سنة. كما جرى التركيز خلال ذلك التبادل التفاعلي على متابعة مؤتمر طوكيو الثاني المعنى بالتنمية في أفريقيا. ونوقشت أيضاً أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في ميدان العلم والتكنولوجيا. وثمة بند آخر حظي باهتمام شديد، هو إدماج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في أنشطة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وطرح سؤال بشأن ما ينطوي عليه إسهام الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من قيمة مضافة تعزز ذلك التعاون. وقيل إن ما تقدمه اللجنة الرفيعة المستوى من توجيهه في مجال السياسة العامة وما تنفذه الوحدة الخاصة من ذلك التوجيه يمثلان قيمة إضافية. وعلاوة على ذلك، تستكشف الوحدة المنهجيات وآليات الإنجاز، وذلك لكي يتسع استنساخ هذه المنهجيات والآليات على نطاق أعم. كما أن

خدمتها المعلوماتية تيسر تقاسم الخبرات وأفضل الممارسات. والأهم من ذلك كله، أنها تؤدي دورا هاما في الدعوة والحشد لصالح قضية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. واقتصرت توسيع العناصر التي تنطوي عليها شئي صور التعاون الثلاثي. وفي إطار ذلك التبادل الفعال، قدمت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وصندوق الأمم المتحدة للسكان والصين واليابان معلومات إضافية عن بعض أنشطتها في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

باء - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل
بوينس آيرس ومقررات اللجنة الرفيعة المستوى
وتوصيات لجنة الجنوب

٦١ - قدمت معظم البلدان معلومات تفصيلية عن سياساتها وبرامجها ومبادراتها المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأكملت منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المعلومات المقدمة في تقرير مدير البرنامج الإنمائي (TCDC/11/2).

٦٢ - وبينما سُلم بصفة عامة بتزايد الوعي بأسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وبزيادة التزام البلدان النامية به، شددت بعض البلدان على الحاجة إلى زيادة توعية المسؤولين في الحكومات الوطنية ووضع سياسات واضحة لذلك التعاون وتعزيز جهات الوصل وتحصيص المزيد من الموارد الوطنية لذلك النوع من التعاون. كما شددت بعض الوفود على مسألة إحكام التنسيق في السياسات المتعلقة بذلك التعاون في الوكالات، وفي البلدان.

٦٣ - وأوضحت بعض الوفود المبادرات التي اتخذتها للاستفادة، على نحو أشمل وأكثر تركيزا، من التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وقد أنشئت في بعض البلدان آليات تنسيق تضم جهات فاعلة عديدة، من بينها القطاع الخاص، لكي توفر عناصر التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتケفل تقبله. وفي بلدان أخرى، أنشئت جهات وصل، كما أنشئت وحدات تنفيذية أو صناديق خاصة لتمويل أنشطة ذلك التعاون.

٦٤ - وأشارت بعض الوفود إلى الأزمة المالية والاقتصادية التي حدثت مؤخرا في شرق وجنوب شرق آسيا وفي أماكن أخرى، وشددت على الحاجة إلى اتخاذ تدابير تهدف إلى زيادة اعتماد البلدان النامية على نفسها.

٦٥ - ورأت معظم الوفود أن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ملتزم بدرجة أكبر على ما يبدو بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وأن عناصره تعزز هذا الأسلوب بوسائل مختلفة. ورأت بعض الوفود أن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أثبتت فعاليتها في تعزيز أسلوب هذا التعاون في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. ورأى أن الرابط الشبكي وسيلة طيبة لتبادل المعلومات وتقاسم الدراسة الفنية والخبرات. وقيل إن استخدام الموارد التقنية الموجودة لدى البلدان النامية، من قبيل المراافق التدريبية

وخدمات الخبراء والنظم والممارسات، يجري على نطاق أوسع كثيرا من ذي قبل وبدعم مالي مقدم من شركاء إإنمائيين عديدين. وقيل أيضا إن نقل التكنولوجيا من البلدان المحورية يلزم دعم فعال من الجهاز الإنمائي. وقيل أيضا إن آلية التعاون الثلاثي أثبتت فعاليتها الشديدة في تطبيق أسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على نطاق أوسع.

٦٦ - وجّر التشدّيد بقوّة على تطوير الاقتدار التقني والعلمي في البلدان النامية، لا سيما في المجالات التكنولوجية الرياديّة. واقتصر أن يركّز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على تطوير العلم والتكنولوجيا. وأشار بوجه خاص إلى مفهوم تعدد المستفيدين من الأنشطة الاستراتيجية المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ولا سيما فيما يختص بالتعاون التقني بين تلك البلدان في مجال العلم والتكنولوجيا. ووجه الانتباه إلى قيمة الرابط الشبكي وإجراء عمليات التبادل على مستوى الخبراء تحقيقاً لهذا الغرض.

٦٧ - وأشار بصفة محددة إلى دور التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال التنمية الاجتماعية. وقيل إن التعليم والصحة والمرافق الصحية والإسكان مجالات يمكن أن يحقق فيها ذلك النوع من التعاون درجة شديدة من الفعالية. ورأى أحد الوفود أن إصلاح التعليم لكي يواجه ضغوط العولمة هو الحاجة الملحة في الوقت الحاضر.

٦٨ - وأوضحت وفود من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، على السواء، الأنشطة الداخلة في نطاق ترتيبات التعاون الثلاثي، وأشارت بفضل هذا التعاون. وقيل إن العائد من الاستثمار في الترتيبات الثلاثية كبير جداً ويحقق قيمة مضافة عالية. ودعت بعض الوفود إلى اتخاذ المزيد من هذه الترتيبات، لا سيما وأن المساعدات الإنمائية الرسمية آخذة في الانخفاض.

٦٩ - ووجهت بعض الوفود الانتباه إلى المشكلات الخاصة التي تواجهها فئتان من البلدان القليلة المزايا، هما فئة الدول النامية الجزرية الصغيرة وفئة البلدان غير الساحلية. وقيل إن هذه البلدان تدرج عادة في فئة أقل البلدان نمواً وأنها تهمش في عملية العولمة والتكامل الاقتصادي وتحتاج إلى دعم من البلدان النظيرة في العالم النامي وينبغي إعداد البرامج حسب احتياجاتها.

٧٠ - وشددت بعض الوفود على أهمية التعاون الإقليمي بوصفه جانباً من جوانب التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. ورأى أنه يعزّز النمو الاقتصادي والاجتماعي المترافق بالاستقرار ويمكن أن يكون وسيلة للإسراع بعملية التكامل الاقتصادي.

جيم - التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٧١ - أعربت معظم الوفود عن توافق عام في الآراء يؤكد مجدداً استمرار التزامها باستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي أقرتها اللجنة الرفيعة المستوى في مقررها ٢/٩؛ ورأى هذه الوفود أن مجالات التركيز الاستراتيجية - من قبيل التجارة والاستثمار، وإدارة الاقتصاد الكلي، واستئصال شأفة الفقر، والبيئة - تمثل الإطار المناسب لتجهيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية توجيهها موضوعياً أوضح. كما أعربت الوفود عن ارتياحها إزاء التقدم الذي تحقق حتى الآن في تنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة، وتقديرها للعمل الذي أنجزته في هذا الصدد الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٧٢ - ومن الواضح، بالاستناد إلى التقارير التي قدمها مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن البلدان النامية أصبحت مالكة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ومن المتفق عليه بصفة عامة أن البلدان النامية تطبق أسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بصورة متزايدة لحل مشاكلها الإنمائية وتوفير مزيد من الموارد البشرية والمالية لهذا التعاون. وتأخذ البلدان المحورية، المساهمة في التعاون التقني والمتعلقة له، تأخذ مكانها في مقدمة حركة تعزيز التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وهناك اتفاق عام على أن الجهة التي يتبعها أن تقوم بالدور الرئيسي الذي يضمن للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية دوراً إنمائياً فعالاً هي البلدان النامية نفسها. إذ يتبعها أن تتولى زمام المبادرة، وتخصص الموارد اللازمة لها وتدير عملية تطبيق أسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ورئي أن ذلك لن يساعد فحسب التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، بل سيساهم أيضاً في تهيئة بيئية تتمتع بازدهار اقتصادي شامل ومزيد من الإنفاق. وأشار أيضاً إلى أهمية الأموال الواردة من البلدان المانحة، لا سيما من الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ولكن تكرر القول، في نهاية المطاف، بأنه لكي يتکلّل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بالنجاح فإنه يحتاج إلى الالتزام التام من قبل المستفيدان الرئيسيين منه - أي البلدان النامية نفسها.

٧٣ - وثمة اتفاق على نطاق واسع على أن أفضل طريقة للمضي قدماً في تعجيل التعاون فيما بين بلدان الجنوب هي إدخال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ضمن الأنشطة الرئيسية، واستخدام الموارد المحدودة القائمة استخداماً أقل، لا سيما في إطار استراتيجية الاتجاهات الجديدة. ويبدو أن الوفود متباينة، لأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يجري إدخاله بصورة متزايدة في أنشطة التعاون التقني والاقتصادي الرئيسية. وتؤدي المنظمات غير الحكومية دوراً مطرد الأهمية في تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والاستفادة منه. وهناك عدد متزايد من الوكالات في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي يعمل بنجاح على إدخال ذلك التعاون في الأنشطة الرئيسية. فمثلاً، يؤدي صندوق الأمم المتحدة للسكان دوراً هاماً في تعزيز نهج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال تطور السكان من خلال برامج مراكز الامتياز التابعة له في البلدان النامية. كما تساهم الفاو بصفة ملحوظة في إدخال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في أنشطة التعاون التقني من خلال أربعة برامج شراكة تابعة لها تتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٧٤ - وقد أبدى الارتياح إزاء النهج الإقليمي المطرد النجاح المتبع بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وإزاء الأهمية المتزايدة لـ "البلدان المحورية" التي يصل عددها الآن إلى ٢٣ بلداً، وتكامل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية مع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأوصى بزيادة تحسين معايير تحديد "البلدان المحورية"، لتمكين البلدان من تعجيل الأنشطة في هذا المجال. واقتصرت عدة وفود الاستفادة إلى أقصى حد من التعاون الاقتصادي/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بتعزيز المؤسسات الحكومية الدولية في البلدان النامية والتدريب في البلدان النامية الأخرى فضلاً عن تمويل خبراء البلدان النامية.

٧٥ - وأبدى التقدير للدعم الذي تقدمه البلدان المانحة تعزيزاً للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ولوحظ أن التعاون الثلاثي قادر على إثراء محتوى التعاون بين بلدان الجنوب وقادرة موارده بدخول البلدان المتقدمة في شراكات واسعة القاعدة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وإذا لوحظ أن النقص في الموارد المالية يفرض قيوداً كبيرة على التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. دعى إلى تطوير ترتيبات التمويل الثلاثية باستخدام مساهمات البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية.

٧٦ - ورأى بعض الوفود أنه من أجدى الوسائل المؤدية إلى تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وأفعلاها من حيث التكلفة جمع ونشر المعلومات عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب النامية. وفي هذا الصدد، رحب الوفود بالجهود التي تبذلها الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية لإعادة تشكيل نظام إحالة المعلومات ليصبح نظاماً معتمداً بالكامل على شبكة الإنترنت، على أساس أن هذه هي الخطوة المنطقية والاستراتيجية القادمة في تطوير ذلك النظام. وقيل على سبيل التوضيح إن هذه المبادرة ستتمكن الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من استخدام الأساليب الإلكترونية لإحداث زيادة هائلة في قدرة البلدان النامية على تعجيل استخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بفضل قاعدة بيانات واسعة صممت مؤخراً للنظام المذكور. وقدرت الوفود أيضاً الشكل الجديد والمحتويات الغنية لمجلة التعاون بين بلدان الجنوب، التي تركز على القضايا الحاسمة والمشاكل الجارية ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية.

٧٧ - وكررت عدة وفود التأكيد على أهمية القطاع الخاص بوصفه محركاً للنمو. وفي سياق مؤتمر طوكيو الثاني المعنى بالتنمية في أفريقيا، جرت الإشارة إلى منتدى الأعمال لأفريقيا وآسيا بوصفه مثلاً على تعاون أفريقيا وآسيا، وأن النتائج التشغيلية الملحوظة، المتحققة من خلال مجموعة متنوعة من الروابط التجارية، ستكون أمثلة خصبة للتعاون بين بلدان الجنوب ينفيد منها المنتدى. وكان هناك أيضاً تأييد لزيادة التركيز على أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في قطاع التنمية الاجتماعية، وقلق فيما يتعلق بعدم وجود معلومات عن وضع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال العلم والتكنولوجيا. ورأى بعض الوفود أنه لا يمكن إحراز تقدم بدون دراية بمعادلة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٧٨ - وأخيراً، أشارت بعض الوفود إلى أن القيود الرئيسية التي تعرقل التطبيق الفعال والمتوسع للتعاون التقني/التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ما زالت تمثل في عدم وجود سياسات وطنية محددة تحديداً واضحاً للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وعدم وجود وعي كاف بجميع إمكانات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وأهميته، وعدم توافر ما يكفي من الموارد البشرية والمالية للتعاون التقني فيما بين

البلدان النامية. وأشار إلى أن البلدان النامية نفسها تستطيع إزالة هذه القيود. ورأى بعض الوفود أنه إذا أريد لذلك التعاون أن يكون أداة متكاملة للتنمية فلا بد أن تقع على عاتق البلدان النامية مسؤولية صياغة سياسات وطنية متقدمة للنهوض بقضية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك توفير الأموال من الميزانيات الوطنية، وإنشاء وتعزيز آلية جهات الوصل وزيادة الوعي بقيمة أسلوب التعاون الاقتصادي/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية هو على كل حال مشروع تقوم به بلدان الجنوب على الرغم من حاجة هذه البلدان إلى دعم المجتمع الدولي. وأشار إلى أن اتخاذ مثل هذه الخطوات يؤدي ليس فقط إلى نمو التعاون الاقتصادي/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بل أيضاً إلى إيجاد بيئة تسمح بتحقيق ازدهار اقتصادي شامل يتميز بمزيد من الإنفاق ويعمل على تحقيق أمني العالم النامي.

دال - النظر في تقارير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٧٩ - رأى بعض الوفود أن المبادئ التوجيهية المنقحة لا تعارض سياسات وإجراءات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي صيغت صياغة جيدة وقدمت إطاراً شاملاً للهدف العام المتمثل في إدخال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ضمن الأنشطة التشغيلية لتطوير المنظمات والوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة. ورأى أن الإمكانيات الكبيرة التي يتمتع بها التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يمكن استخدامها على الوجه الأفضل إذا أولى اهتمام خاص بتسهيل استخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفه "مسألة تستحق الاهتمام الأول" لا من طرف المنظمات المعنية فحسب بل أيضاً من طرف لجنة التنسيق الإدارية بصورة منتظمة، بحيث يمكن تحقيق هذا التعاون بصورة عملية حقاً. ومع الاعتراف بأهمية دور المنسقين المقيمين للأمم المتحدة في تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وأشار إلى ضرورة زيادة تعزيز دورهم.

٨٠ - وقد وجهت عدة وفود النظر إلى تدني الموارد، فذكرت أن المساعدة الإنمائية الرسمية انخفضت بنسبة ٢٠ في المائة. وأكد مدير البرنامج الإنمائي الحاجة إلى استمرار برامج الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لتوفير مزيد من الموارد دعماً للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ وطلب إلى الدول الأعضاء تقديم مزيد من الدعم. ومن الاقتراحات المقيدة لتنويع قاعدة موارد التعاون التقني فيما بين البلدان النامية مجموعة آليات تمويل مبتكرة مثل التمويل الثلاثي، والروابط بين المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص. وأشارت عدة وفود بارتياح إلى تخصيص ٥٪ في المائة من موارد البرنامج الإنمائي الأساسية في البرنامج الجاري للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، كما أعربت عنأملها في أن تزداد هذه المخصصات في المستقبل. وطلب أحد الوفود تخصيص ١٪ في المائة من موارد البرنامج الإنمائي الأساسية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأثبتت معظم البلدان على دور الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، لا سيما الدعم الذي قدمته لأجل تنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة. وكان هناك أيضاً إجماع بين الوفود على الحاجة إلى الاحتفاظ بهوية منفصلة للوحدة الخاصة داخل البرنامج الإنمائي. وجرى الإعراب عن التقدير لعدد من البلدان المانحة، فضلاً عن البلدان النامية المحورية، نظير ما تقدمه هذه البلدان من دعم مالي وتقني.

الفصل الخامس

مناقشات مواضيعية: بيان رئيسي وعرض لدراسات حالة في إطار موضوع: "دور التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في التعجيل بالنمو والتنمية العادلة من خلال شراكة ذات قاعدة عريضة"

٨١ - عقد الجزء الأول من هذه الجلسة في شكل اجتماع غير رسمي للاستماع للبيان الرئيسي الذي ألقاه السير شريداث رامفال، الأمين العام السابق للكومنولث والمفاؤخ الرئيسي الحالي للجامعة الكاريبيّة في المفاوضات الاقتصادية مع أوروبا والأمريكتين، وأشار السير شريداث رامفال إلى السنوات التي تشكل فيها التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ابتداءً من ١٩٧٢، وعرض الأسباب القاهرة التي جعلت بلدان الجنوب في حاجة إلى أن تعمل جميعاً بالتزامن من أجل التوصل إلى مواقف جماعية في مفاوضاتها مع بلدان الشمال. لاحظ أن هذا الموقف ضروري لضمان "أرضية" متكافئة اعتباراً لواقع التهميش الاقتصادي للعديد من البلدان النامية على مشارف الألفية الجديدة. وشدد على ضرورة زيادة التعاون بين البلدان النامية ووضع ترتيبات مؤسسيّة ملائمة للتنمية العادلة المستدامة لبلدان الجنوب. وفي هذا الصدد، اقترح إنشاء كيان على شاكلة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لفائدة بلدان الجنوب يجمع أفضل المواهب التقنية في بلدان الجنوب ويعمل كمركز لنقل المعرفة من أجل المشاركة بفعالية في المفاوضات العالمية لصالح جميع البلدان. وقال إنه على هذا الأساس وحده، ستتمكن بلدان الجنوب من ضمان حيز اقتصادي للاندماج الفعلي في الاقتصاد المعولم.

٨٢ - وقدم حججاً قوية تسند التعاون فيما بين بلدان الجنوب وقال إن بلدان الجنوب في حاجة إلى "حيز" اقتصادي في القرن القادم. وعلى وجه التحديد، تحتاج بلدان الجنوب إلى "حيز للنمو والازدهار، وحيز للعيش الكريم وحيز لتطوير مواهب شعوبها". لاحظ أن القرن العشرين تميز بازدهار ملحوظ للعقارية البشرية ونمو الرخاء الاقتصادي، غير أنه شهد في الوقت ذاته قيام فوارق كبيرة في هذا الاقتصاد المعولم.

٨٣ - وفيما يتعلق بدور الدولة في القرن القادم، لاحظ السير شريداث أنه إذا كان من الواضح أن الدولة ستظل الفاعل الرئيسي، فإنه سيكون ثمة دور متزايد الأهمية يقوم به فاعلون أساسيون آخرون من قبل المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، وهذا نموذج ظهر فعلاً في البلدان المتقدمة النمو. لاحظ أن التجمعات الإقليمية، بدل أن تفتت دول الجنوب، فإنها تمثل عتبة أساسية في توحيد وتعزيز المناطق لتسهيل قدر أكبر من التكامل الأقليمي والعالمي. وللاحظ بخصوص تزايد دور الخدمات في هيكل الاقتصاد العالمي، أن ثمة إمكانية إتمامية ضخمة في هذا المجال وأن على البلدان النامية أن تضمن مكانتها في هذا المجال الذي يزداد اتساعاً.

٤٤ - وفي الجزء الثاني استؤنف الاجتماع الرسمي في جلسة عامة لإجراء مناقشات مواضيعية تتعلق بعروض دراسات الحالة. واتفق الاجتماع على مقترن للرئيس يرمي إلى إدراج النقاط الرئيسية لمناقشات البيان الرئيسي في الوثائق الرسمية للجنة الرفيعة المستوى. وفي متابعة للموضوعات الواسعة المتعلقة بالتعجيل بالنمو والتنمية العادلة من خلال الشراكة ذات القاعدة العريضة، قدمت دراسات الحالة التالية:

(أ) التعاون فيما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حفز النمو والحد من الفقر في البلدان النامية - التجربة الهندية في تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية: تبرز هذه الدراسة الدروس المستخلصة من مشاركة الهند في الصناعات الصغيرة على النطاق الأقليمي مع البلدان النامية الأخرى. فاللهيأة الوطنية للصناعة الصغيرة في الهند تجربة واسعة تمتد على مدى عقدين من الزمن في مجال تقديم المساعدة التقنية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية ولا سيما في أفريقيا. والصناعات الصغيرة من القطاعات الأكثر ديناميكية في اقتصاد الهند إذ تستأثر بحصة كبيرة من المنتجات والصادرات الصناعية. وتساهم الصناعات الصغيرة بما تتميز من قدرة على توليد فرص العمل إلى جانب انخفاض متطلباتها الاستثمارية وارتفاع استخدامها للمواد الأولية المحلية، مساهمة رئيسية في النمو الصناعي والحد من الفقر في البلدان النامية. وتساهم الصناعات الصغيرة بمعدل ٤٠ في المائة تقريباً من مجموع الإنتاج الصناعي و ٣٥ في المائة من مجموع صادرات الهند. وتركز دراسة الحالـة الإفرادية على المساعدة التي تقدمها الصناعات الصغيرة في تنمية المؤسسات الصغيرة في خمسة بلدان أفريقية - كينيا، وإثيوبيا، ومالي، وناميبيا، ونيجيريا - اتخذت شكل رحلات دراسية وتقييمات من أجل تطوير الصناعات الصغيرة، وتدريب على تطوير المهارات وتنمية روح الأعمال الحرة، والربط التنفيذي بين التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ويشمل تطوير المؤسسات الصغيرة إقامة شراكات ذات قاعدة واسعة بين القطاعين العام والخاص. وتشمل الشراكات المصارف التجارية الهندية لآلية التمويل والتجهيز. وتنظم معارض للتكنولوجيا لتسهيل نقل التكنولوجيا ونشر المعرفة. وتطلع البلدان الأفريقية المشاركة على الخبرة التقنية الهندية وترتـعـرـفـ علىـ منـظـميـ المشارـيعـ الهـنـودـ عنـ طـرـيقـ المـعـارـضـ الـتـيـ تـنـقلـ فـيـ أـعـقـابـهاـ التـكـنـوـلـوـجـيـاتـ المـعـروـضـةـ إـلـىـ منـظـميـ المشارـيعـ المـحـلـيـينـ الـذـيـ يـدـرـبـونـ عـلـىـ تـشـفـيلـهـاـ. كماـ تـسـتـخـدـمـ تـجـرـبـةـ الصـنـاعـاتـ الصـغـيرـةـ التـعـاـونـ الثـلـاثـيـ الـذـيـ يـشـمـلـ المـسـاعـدـةـ المـالـيـةـ منـ مـصـادـرـ مـقـبـيلـ الصـنـدـوقـ الدـولـيـ لـلـتـنـمـيـةـ الزـرـاعـيـةـ. وقدـ صـدـرـ ماـ يـرـيدـ عـلـىـ ١٦٥ـ مـشـرـوعـاـ مـنـ مـشـارـيعـ الصـنـاعـاتـ الصـغـيرـةـ إـلـىـ ١٨ـ بـلـداـ فـيـ أـفـرـيـقـيـاـ وـسـتـةـ بـلـدانـ فـيـ آـسـيـاـ. وأـعـلـنـ مـعـظـمـهـاـ عـنـ إـنـجـازـ عـلـمـيـاتـ مـرـبـحةـ:

(ب) تعزيز التجارة والاستثمارات في منطقة السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي. تغطي هذه الدراسة أربعة من بلدان المخروط الجنوبي لأمريكا اللاتينية، هي الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل. وبوصفها مبادرة في مجال التعاون الاقتصادي على الصعيد دون إقليمي، تجاوز أداؤها فيما يتعلق بتدفقات التجارة والاستثمار كل التوقعات. وقد وفرت معاهد أسونسيون إطاراً للتعاون الإقليمي يجمع بين الأهداف المحددة بدقة بشأن التحفيضات التعرفية على سبيل المثال) والتوجه الاستراتيجي الموسع. فبين ١٩٩١ و ١٩٩٨، زاد معدل نمو الصادرات فيما بين البلدان المشاركة بمقدار ثلاثة أضعاف. وبالتالي حفز النمو التجاري والاستثمارات داخل المنطقة مع ما رافق ذلك من آثار ثانوية هامة حررت النشاط

الاقتصادي في منطقة السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي. فعلى سبيل المثال، رافق عملية التكامل الاقتصادي تطوير القدرات التقنية الوطنية من خلال التعاون الاقتصادي/التقني فيما بين البلدان النامية الأعضاء. وجرى معظم هذا التعاون في سياق المفاوضات التقنية بين الأطراف المشاركة، وأدى إلى تقاسم الدول الأعضاء في السوق المشتركة المعلومات والمراقب والموارد، مما أسهم في تنمية الموارد البشرية في شريحة واسعة من وكالات القطاع العام. وقد درّب عدد كبير من موظفي القطاع العام في مجال المفاوضات الدولية، أثناء إجراء المفاوضات، مما مكن من تطوير المهارات في إعداد مقتراحات مشاريع القرارات، وتحليل/تفسير القوانين التجارية المعهود بها داخل البلدان الأعضاء في السوق، وفهم ما ترتبه قرارات السياسات الداخلية من آثار على التجارة الخارجية. وخلقت المشاركة في السوق أيضا الحاجة إلى زيادة فعالية التنسيق فيما بين الوكالات ضمن كل إدارة وطنية، وأبرزت أيضا قيمة التعاون التقني الثلاثي ولا سيما في مرحلتي التفاوض بشأن المشاريع وتنفيذها:

(ج) وأبرزت دراسة الحالة المتعلقة بالحد من أثر فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز) على التنمية - التجربة الأوغندية/ منظمة الدعم الخاص بـإيدز - الصلة القائمة بين الصحة والتنمية. ويشكل الإيدز الخطر الأكبر الأوحد على التنمية الشاملة الذي يمكن أن يجهز على ما تحقق من مكاسب في مجال التنمية. واتخذ تحرك أوغندا في مواجهة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز) شكل استراتيجية متعددة الجوانب ومتكاملة لمعالجة العناصر الطبية والاجتماعية والاقتصادية. والعناصر الرئيسية التي أدت إلى نجاح أوغندا في مجال مكافحة الإيدز هي القيادة السياسية، وتمكين المجتمع المدني، فضلا عن التعاون مع المجتمع المدني وتعبئة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، مثل منظمة الدعم الخاص بـإيدز. وتستخدم البرامج المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى آلية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بشأن تنفيذ البرامج وأنشطة الدعوة. ويتمثل تعاون منظمة الدعم الخاص بـإيدز، وهي منظمة غير حكومية، في تبيان أفضل الممارسات للعناية والوقاية فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز)، وتوسيع نطاق مكافحة الإيدز بتعزيز الشراكات مع المؤسسات القائمة في البلدان النامية الأخرى، وإنشاء شبكات من الموارد التقنية القائمة على التفوق والخبرة لتلبية الاحتياجات على الصعيدين الوطني والإقليمي، ضمن إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ويعود هذا الوباء من العوامل الرئيسية المؤدية إلى تفشي الفقر، إذ أنه يؤدي إلى انخفاض الدخل بمعدل يربو على ٦٠ في المائة في بعض المناطق التي ينتشر فيها الوباء والى ارتفاع معدلات الانقطاع عن التعليم في المدارس التي تصل إلى ٥٠ في المائة. وأصبحت الزيادة المستمرة في عدد الأيتام - المقدر حاليا بثمانية ملايين والأخذ في الازدياد - بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز) - تشكل مشكلة بالغة الأهمية تستدعي الاهتمام الفوري للمجتمع الدولي الذي ينبغي أن يركز على دعم الجهود الوطنية في مكافحة هذا الوباء.

(د) التعاون فيما بين البلدان الجزئية الصغيرة النامية في مجال التنوع البيولوجي البحري - استعراض عام لبعض المبادرات المتخذة في منطقة جنوب المحيط الهادئ. تركز دراسة الحالة هذه على مسألة التعاون الجزئي بين الدول الأعضاء الـ ٢٢ في مجال التنوع البيولوجي البحري من خلال

المؤسسات الإقليمية، مثل لجنة جنوب المحيط الهادئ، وبرنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، ووكالة مصائد الأسماك لمحفل جنوب المحيط الهادئ، وجامعة جنوب المحيط الهادئ. وتتقاسم هذه البلدان الأعضاء في جماعة جنوب المحيط الهادئ موارد بحرية ضخمة تمثل الفرص الرئيسية لتنميتها الاقتصادية. ويتم تنفيذ المبادرات الكبرى، مثل التنوع البيولوجي البحري، بفعالية أكبر من حيث التكاليف في حال تنفيذها على أساس إقليمي، وخصوصاً لكونها تتماشى مع مختلف الاتفاقيات الدولية بشأن البيئة. وقد أدى استعمال المرافق الإقليمية في التدريب، والبحوث، ودعم وضع السياسات، واستغلال الموارد، والإدارة إلى تمكين بلدان المنطقة من العمل كشبكة والتعلم من بعضها البعض في مجال صياغة وتنفيذ مختلف المبادرات، على نحو أكثر فعالية. إن برنامج الدراسات البحرية لجامعة جنوب المحيط الهادئ يعالج احتياجات تنمية الموارد البشرية، إذ يدرس ١٠٠٠ شخص سنوياً؛ وفي إطار وكالة مصائد الأسماك لمحفل جنوب المحيط الهادئ، تقوم بلدان جنوب المحيط الهادئ بإدارة مواردها من سمك التونة. وهناك تحديات تواجه النجاح في تنسيق التعاون فيما بين البلدان، في منطقة جنوب المحيط الهادئ التي تتسم باتساعها وتنوعها وباقتصاداتها الصغيرة وتناولت قدراتها المؤسسية. كما أن العوائق التي تواجه التمويل ضخمة إذ أن الموارد الخارجية وميزانيات البلدان الأعضاء محدودة. ومن الجدير باللاحظة أن من سمات ترتيبات التعاون الإقليمي قيام الشراكات ذات القاعدة الواسعة التي تستند إلى ترتيبات ثلاثية ودعم مالي من مجتمع المانحين. وتتوفر دراسة الحالة هذه نموذجاً جيداً للتعاون الإقليمي القائم على الاحتياجات الاقتصادية والأهداف المشتركة واستعمال الموارد البحرية في الأغراض السلمية وإدارة البيئة البحرية.

الفصل السادس

اعتماد التقرير

ألف - اعتماد المقررات

٨٥ - في الجلسة الخامسة المعقدة في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩، ذكر رئيس الفريق العامل التابع للجنة الرفيعة المستوى أن الفريق نظر في مشروعه مقررين، وأبدى تأييده الجماعي لهما. واعتمدت اللجنة مشروعه مقررين التاليين: المقرر ١/١١ ألف وباء، والمقرر ٢/١١ (انظر المرفق الأول).

باء - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة للجنة الرفيعة المستوى

٨٦ - اعتمدت اللجنة جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة للجنة الرفيعة المستوى. واتفق على أن يتشاور المكتب مع ممثلي الدول الأعضاء في نيويورك بشأن الموضوع الذي اقترحته مجموعة الـ ٧٧ والصين وعنوانه "دور التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية"، وأن تفاصيل الدول الأعضاء بالقرار النهائي استنادا إلى هذه المشاورات قبل فترة كافية من انعقاد الدورة الثانية عشرة حتى يتتسنى للوفود اتخاذ الإجراءات التحضيرية المناسبة.

جيم - مشروع تقرير اللجنة الرفيعة المستوى

٨٧ - عرض المقرر مشروع التقرير واعتمدته اللجنة. وقد أذنت للمقرر باستكمال التقرير مع مراعاة التصويبات التي أدخلت فيه وأية تعديلات أو تعليقات أخرى ترد من الوفود.

الفصل السابع

سابعا - اختتام الدورة

ألف - بيان ختامي لمدير الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية باسم مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٨٨ - تكلم مدير الوحدة الخاصة، باسم مدير البرنامج الإنمائي، فأثنى خاصة على رئيسة اللجنة الرفيعة المستوى ومكتبها وجميع أعضاء الوفود المشتركة للجهود التي بذلوها والروح التي أبدواها والتي شكلت إسهاماً مهماً في صياغة الاتجاه الذي سيأخذ به التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في المستقبل.

٨٩ - ولاحظ مدير الوحدة أن السبعينيات كانت بالنسبة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية فترة صياغة المفاهيم، وكانت الشهرينيات فترة حشد وتعبئة، بينما يمكن وصف التسعينيات بأنها فترة للتحولات، تحول من مرحلة تكتفي فيها البلدان بمجرد المشاركة في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وغالباً في شكل متلقٍ، إلى مرحلة للإدارة والتمويل الإيجابي لعملية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ وتحول من أشكال التعاون الأبسط إلى أشكال التعاون الأكثر تطوراً فيما بين بلدان الجنوب؛ ومن التعاون الذي يغلب عليه الطابع الثنائي إلى الترتيبات الإقليمية والأقليمية؛ ومن الأنشطة الموجهة إلى القطاع العام إلى الأنشطة الأكثر تركيزاً حول القطاع الخاص. ولاحظ أن ثمة انتقالاً أيضاً من مجرد قيام تفاعل بين بلدان الجنوب إلى الأخذ بأساليب الأكثر ابتكاراً للتعاون، مثل التعاون الثلاثي الأطراف، ومن الأشكال المؤقتة إلى الأشكال المدرستة أكثر والمستدامة في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأكد أن هذه الاتجاهات الجديدة مصدق لاستمرار سلامة وصلاحية خطة عمل بيونس آيرس، وأدتها تؤكد أيضاً سلامة وصلاحية استراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي أخذ بها مؤخراً.

٩٠ - وقال إن توافق الآراء في الدورة كان جلياً إزاء عدد من الاتجاهات الأساسية المتعلقة بالمستقبل وهي، ضرورة تكثيف الجهود من أجل توفير المنصات المفيدة لإطلاق الحوار بين بلدان الجنوب في مجال السياسات العامة. ومن أجل تحقيق التبادل الفكري بشأن التنمية المستدامة والتكامل الاقتصادي العالمي؛ وضرورة مضاعفة الجهود الرامية إلى المساعدة في تنفيذ خطط العمل المعتمدة فيما بين بلدان الجنوب، ومحظوظ الالتزامات الناشئة عن المؤتمرات العالمية. ورأى أنه من المهم أن يحرى وضع منهجيات وآليات مبتكرة من أجل صياغة برامج أكثر فعالية وأوضح اتجاهها نحو تحقيق النتائج للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ومن أجل تكريس التعاون فيما بين البلدان النامية في صلب الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة.

٩١ - وأردف يقول إنه إذا ما أريد وضع التعاون بين بلدان الجنوب، وخاصة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مرتبة أرفع في الألفية الجديدة، فلا بد من النظر في العناصر الأساسية الأربع التالية:

(أ) الاحترام المتبادل كمبدأ أساسى: بمعنى معاملة كل دولة من الدول الأعضاء كشريك على قدم المساواة في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

(ب) التنوع والاشتمال كمصدر للقوة: التنوع من حيث أن جميع الشركاء يمتلكون قدرات يمكن تقاسمها مع البلدان الأخرى، والاشتمال بمعنى أن جميع قطاعات المجتمع، العامة والخاصة والمدنية، لا بد أن تكون مستو عبة في جهود التنمية؛

(ج) إضافة القيمة والتكامل كمفاهيم للنجاح: إضافة القيمة بمعنى أن تسفر مشاريع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن إثراء جهود التنمية الحالية؛ والتكامل بمعنى توسيع وتكملة التعاون التقليدي بين الشمال والجنوب؛

(د) التنمية البشرية العالمية المستدامة والعادلة كهدف رئيسي: فلا بد أن يخدم التعاون فيما بين بلدان الجنوب الهدف النهائي المتمثل في تحرير الناس من الفقر والعزلة والجوع؛ ومن المديونية والتعطل والتشرد؛ ومن التدهور البيئي والمرض، ومن الاستبعاد والتهميش خارج الاقتصاد الذي يتزايد اكتساباً للطابع العالمي.

باء - بيان ختامي من الرئيسة

٩٢ - أعربت رئيسة اللجنة عن تقديرها للعمل الذي جرى إنجازه، وقالت إن الاختتام الناجح للمداولات التي عقدت خلال الدورة يعزى في المقام الأول إلى التعاون البناء والتفاهم المخلص الذي تحلت به الوارد. وأبرزت أهمية المساهمات التي قدمها نواب الرئيسة الثلاثة الذين قاموا تباعاً برئاسة الفريق العامل، وإدارة الجلسات التي نوقشت فيها دراسات الحالة، والعمل كمقررين للدورة الحادية عشرة. وأعربت باسم اللجنة رفيعة المستوى عن تقديرها للدعم الذي قدمته الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ولاحظت النوعية الممتازة للتقارير التي أعدتها الوحدة والأهمية الكبيرة لما قدمته من مشورة وتوجيه ودعم للجنة.

٩٣ - ونوهت الرئيسة بأن الدورة الحادية عشرة كانت الدورة الأولى التي تعقد منذ تنفيذ المبادئ التوجيهية المنقحة لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ وأشارت إلى أنه كان ممكناً أيضاً النظر خلال الدورة في أثر استراتيجية الاتجاهات الجديدة التي أسفرت عن توسيع نطاق قبول التعاون التقني فيما بين البلدان النامية كأداة مبتكرة وفعالة للتعاون التقني. وقالت إن وفوداً كثيرة أشارت إلى الزيادة المهمة في أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجالات التعاون الثنائي فيما بين البلدان النامية والتعاون الثلاثي، والدعم المقدم من البلدان المتقدمة النمو ومن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وباسم اللجنة رفيعة المستوى، أعربت الرئيسة عن دعمها لأنشطة الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وضرورة زيادة الموارد المخصصة لها لتمكينها من الإيفاء بالولاية المنوط بها ومن أجل أداء المسؤوليات المتزايدة للتنسيق على نطاق المنظومة في مجال أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

الفصل الثامن

المسائل التنظيمية

٩٤ - عقدت اللجنة الرفيعة المستوى اجتماعها التنظيمي في نيويورك في ٤ أيار/مايو ١٩٩٩ لانتخاب مكتب الدورة الحادية عشرة للجنة وإقرار جدول الأعمال المؤقت وبرنامج العمل.

ألف - جدول أعمال الاجتماع التنظيمي

٩٥ - أقرت اللجنة الرفيعة المستوى جدول أعمال اجتماعها التنظيمي (TCDC/11/L.1).

باء - انتخاب الرئيس

٩٦ - انتخبت باتريشيا دبورات، الممثلة الدائمة لجامايكا لدى الأمم المتحدة، رئيسة للجنة الرفيعة المستوى بالتزكية.

جيم - انتخاب أعضاء المكتب عدا الرئيس

٩٧ - انتخب الأعضاء التالية أسماؤهم بالتزكية:

نائبا الرئيس: أوليه بيتر كولبي (النرويج)
محمد علي زاري زار (جمهورية إيران الإسلامية)

المقرر: ناصر الغربي (تونس)

٩٨ - وأقرت اللجنة رفيعة المستوى توصية الرئيس بشأن قيام السيد أوليه بيتر كولبي برئاسة الفريق العامل. وفي وقت لاحق أقرت قيام رئيس الفريق بالعمل أيضاً مقرراً له.

دال - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

٩٩ - أقرت اللجنة الرفيعة المستوى جدول الأعمال (TCDC/11/L.1) وتنظيم الأعمال (TCDC/11/L.2). وأجرت اللجنة مناقشة عامة يومي ١ و ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩ بشأن البنود ٢ و ٣ و ٤. وتقرر أن يبدأ الفريق العامل أعماله يوم ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٩ حيث خصصت له بنود جدول الأعمال ٢ و ٣ و ٤ لإجراء مناقشات فنية وتقديم توصيات إلى اللجنة. وللاطلاع على قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الحادية عشرة، انظر المرفق الثاني لهذا التقرير.

الحواشي

- (١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بيونس آيرس، ٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.78.II.A.11، والتصويب)، الفصل الأول.
- (٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم ٣٩ A/35/39 و .(Corr.1)
- (٣) المرجع نفسه، الدورة السادسة والثلاثون، الملحق رقم ٣٩ .(A/36/39)
- (٤) المرجع نفسه، الدورة الثامنة والثلاثون، الملحق رقم ٣٩ .(A/38/39)
- (٥) المرجع نفسه، الدورة الأربعون، الملحق رقم ٣٩ .(A/40/39)
- (٦) المرجع نفسه، الدورة الثانية والأربعون، الملحق رقم ٣٩ .(A/42/39)
- (٧) المرجع نفسه، الدورة الرابعة والأربعون، الملحق رقم ٣٩ .(A/44/39)
- (٨) المرجع نفسه، الدورة السادسة والأربعون، الملحق رقم ٣٩ .(A/46/39)
- (٩) المرجع نفسه، الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ٣٩ .(A/48/39)
- (١٠) المرجع نفسه، الدورة الخمسون، الملحق رقم ٣٩ .(A/50/39)
- (١١) المرجع نفسه، الدورة الثانية الخمسون، الملحق رقم ٣٩ .(A/52/39)

المرفق الأول

المقررات التي اتخذتها اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها الحادية عشرة

١/١ - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

ألف - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس ومقررات اللجنة الرفيعة المستوى وتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة الجنوب

إن اللجنة الرفيعة المستوى،

إذ تعيد تأكيد صلاحية خطة عمل بوينس آيرس من أجل تعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية^(٤) وأهميتها،

وإذ تشير إلى قرارات الجمعية العامة بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وآخرها القرار ٢٠٥/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، والجزء ثانيا، هاء، ١، من قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨،

وإذ تلاحظ مع الارتياح نجاح الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لخطة عمل بوينس آيرس، بما في ذلك الجلسة التذكارية التي عقدها الجمعية العامة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ والتي قامت، في جملة أمور، بإعادة تأكيد صلاحية وأهمية خطة عمل بوينس آيرس ودعت إلى زيادة استخدام طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتوسيع نطاق الإفادة منها في التعاون الإنمائي،

وإذ تلاحظ أيضا مناقشة الفريق الرفيع المستوى التي نظمتها الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية حول بناء الشراكات من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الألفية الجديدة فضلا عن المعرض الذي نظم تحت عنوان "بناء جسور عبر الجنوب" في سياق الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لخطة عمل بوينس آيرس،

(٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس، ٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.78.II.A.11 والتصويب)، الفصل الأول.

وإذ تحيط علماً بالوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الثاني عشر لحركة بلدان عدم الانحياز، الذي عقد في دوربان، بجنوب أفريقيا، من ٢٩ آب/أغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨^(١)، التي أكدت تزايد أهمية وشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب،

وإذ تحيط علماً أيضاً بالإعلان الوزاري لمجموعة الـ ٧٧ والصين الذي اعتمدته وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ في اجتماعهم السنوي الثاني والعشرين الذي عقد في نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨^(٢)، الذي أكد تزايد أهمية وشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب،

وإذ تحيط علماً كذلك بالتقرير الذي أعدته الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي^(٣)،

١ - تعيد تأكيد الإمكانية الكبرى التي ينطوي عليها التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، الذي يحظى الآن بقبول واسع النطاق بوصفه أداة مبتكرة وفعالة للتعاون التقني، وتحث البلدان النامية على المضي في وضع سياسات واستراتيجيات وطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية لكي يتتسنى تنفيذ هذا الشكل من أشكال التعاون تنفيذاً كاملاً؛

٢ - ترحب بالزيادة الكبيرة في التعاون التقني فيما بين أنشطة البلدان النامية، سواء من حيث عدد الأنشطة أو القطاعات التي تغطيها، التي أفادت البلدان النامية ومنظومة الأمم المتحدة القيام بها؛

٣ - ترحب أيضاً بالاهتمام المتزايد من جانب عدة جهات مانحة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وازدياد دعمها له، بعدة سبل منها طريق ترتيبات التعاون الثلاثي الأطراف أو القنوات الثنائية أو المتعددة الأطراف؛

٤ - تعيد تأكيد دعوة جميع الشركاء في الجهود الإنمائية إلى إيلاء الاعتبار الأول في برامجها ومشاريعها المتصلة بالتعاون التقني لاستخدام طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

٥ - تشجع البلدان النامية التي لم تنشئ بعد مراكز تنسيق وطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على أن تقوم بذلك وأن تكفل عملها بفعالية وكفاءة إذا كانت قد أنشأتها بالفعل؛

.A/53/667-S/1998/1071 (ب)

A/53/466 (ج)

.TCDC/11/1 (د)

- ٦ - تؤكد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يشكل عنصرا هاما من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية وأساسا جوهريا للاعتماد على الذات على الصعيدين الوطني والجماعي، فضلا عن كونه وسيلة للإدماج الفعال للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي ومشاركتها فيه؛
- ٧ - تؤكد أيضا الحاجة إلى بذل مزيد من الجهد المتضادرة من جانب منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها، بما في ذلك اللجان الإقليمية، لإدماج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برامجها وسياساتها العامة وإجراءاتها بشكل متزايد؛
- ٨ - تكرر تأكيد أنه لا ينبغي النظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب على أنه بديل للتعاون بين الشمال والجنوب وإنما بالأحرى كمكملا له وتؤكد، في هذا الصدد، الحاجة إلى التعزيز الفعال للنهج الثلاثي من أجل تيسير البرامج والمشاريع فيما بين بلدان الجنوب؛
- ٩ - تكرر كذلك التوصيات الواردة في خطة عمل بوينس آيرس بأن تعطي المؤسسات الدولية والبلدان المتقدمة النمو أولوية لدى تصميم وصياغة وتنفيذ مشاريع التعاون التقني في البلدان النامية لاستخدام القدرات المحلية والخبرات الاستشارية والفنية المحلية، وفي حالة عدم توفرها، لاستخدام الموارد التقنية من البلدان النامية الأخرى؛
- ١٠ - ترحب بزيادة التعاون التقني الأقليمي بين أنشطة البلدان النامية المخاطلة بها سواء على صعيد البلدان النامية أو منظومة الأمم المتحدة، مثل التبادل التقني بين البلدان في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- ١١ - تطالب إلى البلدان المتقدمة النمو والنامية وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي، بالنظر إلى الأهمية المعلقة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، زيادة الموارد المالية المخصصة لذلك التعاون؛
- ١٢ - تحث المنظمات الدولية والبلدان المانحة على أن تقوم في سياق الترتيبات الثلاثية وزيادة استخدام طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بزيادة دعمها المالي وغيره من أنواع الدعم لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛
- ١٣ - تطالب إلى مدير برامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في دورتها الثانية عشرة تقريرا شاملا عن فترة السنتين بشأن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس وكذلك تنفيذ هذا القرار.

باء - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

إن اللجنة الرفيعة المستوى،

إذ تشير إلى قراري الجمعية العامة ١١٩/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ٢٠٥/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، فضلا عن القرارات ذات الصلة التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية،

وإذ تشير إلى مقرريها ٢/٩ المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥ و ١/١٠ باء المؤرخ ٩ أيار/مايو ١٩٩٧ بشأن "استعراض التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية،

وإذ تعيد تأكيد استمرار أهمية وصلاحية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية،

وإذ تؤكد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية، يوفر للبلدان النامية فرصا قابلة للاستثمار في سعيها بشكل منفرد وجماعي إلى التموي الاقتصادي المستدام والتنمية العادلة وذلك عملا بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ومؤتمرات الأمم المتحدة المعقدة مؤخرا، وفي كفالة اشتراكها الفعال في النظام الاقتصادي العالمي الناشئ حديثا،

١ - تعترف بإحراز تقدم هام من جانب الدول الأعضاء ومنظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ التوصيات الواردة في استراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتشنی، في هذا السياق، على جهود الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في توجيه أنشطتها لكي تتمشى تماما مع استراتيجية الاتجاهات الجديدة؛

٢ - تعترف أيضا بأنه وإن كان قد أحرز تقدم في تنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، يمكن إحراز مزيد من التقدم بجملة وسائل منها توافر وتقديم الموارد الكافية، وتعزيز المؤسسات المشاركة، وزيادة الوعي بطريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والالتزام بها؛

٣ - تؤكد الحاجة إلى المضي في تعبئة موارد مالية إضافية، من جميع المصادر، بهدف مساعدة الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على مواصلة تنفيذ وتشغيل استراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، لا سيما لكتفالة مشاركتها في النظام الاقتصادي العالمي الناشئ حديثا؛

٤ - طلب إلى منظومة الأمم المتحدة أن تتخذ التدابير المناسبة لتحسين الإدماج الفعال للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برامجها ومشاريعها وإلى تكثيف جهودها الرامية إلى وضع طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في صميم أنشطتها، بما في ذلك عن طريق دعم أنشطة الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتشجع المؤسسات الدولية ذات الصلة الأخرى على اتخاذ تدابير مماثلة:

٥ - تشي على الجهود الحالية التي تبذلها الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي لتعزيز تحسين الروابط مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، وتوسيعها وتنويعها:

٦ - تلاحظ مع الارتياح قيام عدد متزايد من البلدان النامية بدور حيوي في الشروع في أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية الرامية إلى إشراك عدد كبير من البلدان النامية فيها، ورعاية تلك الأنشطة وتمويلها من مواردها الخاصة، وترحب، في هذا السياق، بالمعايير العريضة الموضحة في التقرير المتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة^(٤)، لتحديد البلدان المحورية في المستقبل وفق ما قدّم في الاجتماع المعنى بالبلدان المحورية المعقود في سنتياغو، بشيلي، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، وتطلب إلى الوحدة الخاصة مواصلة تنفيذ تلك المعايير بغية تطبيقها على نطاق أوسع:

٧ - تلاحظ مع التقدير المساهمات المالية التي قدمتها بعض البلدان المتقدمة النمو إلى الصندوق الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتحث مجتمع المانحين الدوليين على المساهمة فيه بسخاء؛

٨ - تحث جميع البلدان على أن تبذل، في سياق استراتيجية الاتجاهات الجديدة، جهداً لدعم أنشطة التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، وبخاصة الأنشطة التي لها أثر بالغ على عدد كبير من البلدان النامية، وذلك من خلال تقديم مساهمات إلى الصندوق الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وإلى صندوق بيروز - غوريرو الاستئماني للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية؛

٩ - تطلب إلى الوحدة الخاصة أن تقدم إلى اللجنة رفيعة المستوى في دورتها الثانية عشرة تقريراً مفصلاً عن إدارة واستخدام الصندوق الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

- ١٠ - طلب أيضاً إلى الوحدة الخاصة أن توّثّق وتنشر معلومات عن استخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية فضلاً عن ترتيبات التعاون الثلاثي الناجحة بهدف تشجيع الدول الأعضاء، على زيادة استخدام طريقة التعاون هذه في برامجها للتعاون الإنمائي؛
- ١١ - طلب إلى الوحدة الخاصة تيسير تقديم دعم كاف لترتيبات التعاون التقني المختلفة فيما بين البلدان النامية في ميادين البحث والعلم والتكنولوجيا وأن تدرج المعلومات ذات الصلة في هذا الصدد في سياق التقرير المشار إليه في الفقرة ١٩ من هذا المقرر؛
- ١٢ - ترحب بمبادرة بعض البلدان النامية بإقامة صفحة استقبال عن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية فضلاً عن الجهود التي تبذلها الوحدة الخاصة لتوسيع نظام الإحالة إلى مصادر المعلومات ليصبح شبكة متعددة الأبعاد لمعلومات التنمية؛ وتشجع في هذا الصدد الوحدة الخاصة على إقامة شبكة بين مراكز التنسيق التابعة للبلدان النامية، وتدعو جميع البلدان إلى أن تستفيد استفادة قصوى من الشبكة الإلكترونية "ويب" وتدعو كذلك جميع منظمات ووكالات الأمم المتحدة إلى بذل جهد لتعزيز الروابط بين نظم المعلومات الخاصة بها والمتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية وبين شبكة الويب الإلكترونية لمعلومات نظام التنمية؛
- ١٣ - تحث جميع مؤسسات ووكالات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على تكثيف جهودها الرامية إلى كفالة الإدماج الفعال لاستخدام طرائق التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في برامجها وأنشطتها العادلة، آخذة بعين الاعتبار التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام^(٦) المتعلق بهذا الموضوع والتي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ١٩٢/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨، وتطلب إلى الوحدة الخاصة، في هذا السياق، أن تضع بالتشاور مع مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة، مؤشرات مشتركة لقياس التقدم المحرز والنتائج المتحققة في تنفيذ تلك التوصيات على صعيد المنظومة؛
- ١٤ - تدعو البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو والبلدان الأخرى ومنظماتها الحكومية الدولية وغير الحكومية، وكذلك مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة إلى أن تمنح دعمها الكامل للتنفيذ الفعال لإطار عمل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك دعم البرامج والمشاريع الوطنية والإقليمية والأقليمية المبتكرة وزيادة استخدام طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة؛

١٥ - طلب إلى الوحدة الخاصة أن تكفل التنفيذ الفعال لاستراتيجية الاتجاهات الجديدة في أفريقيا، واعدة في اعتبارها المجالات ذات الأولوية التي حددتها البلدان الأفريقية نفسها في خطة عمل القاهرة، وكذلك خطة عمل طوكيو التي أكدت، في جملة أمور، على مبادئ التعجيل بالنمو الاقتصادي للحد من الفقر، وزيادة إدماج القارة في الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى مفاهيم الملكية والشراكة العالمية؛

١٦ - ترحب بالدور الذي تقوم به الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في دعم المبادرات المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك إعداد برنامج تقديم المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية والشروع في شبكة معلومات تجريبية للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتحث علىمواصلة التعاون في هذا المضمار؛

١٧ - تؤكد على ضرورة تعاون البلدان غير الساحلية، وبلدان العبور النامية، والبلدان المانحة، والمؤسسات المالية والإنسانية، في إطار تطبيق طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وعلى ضرورة تكثيف جهودها الرامية إلى التغلب على مشاكل النقل العابر بوسائل عدّة منها تحسين مرافق وخدمات البنية الأساسية للنقل العابر وزيادة تطويرها، وتنمية المؤسسات والموارد البشرية المعنية بمعالجة النقل العابر بهدف توسيع التجارة وتحقيق اندماج أكثر إنصافاً في الاقتصاد العالمي؛

١٨ - طلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمان الاحتفاظ بهوية مستقلة للوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتقرر القيام، بصورة دورية، باستعراض تأثير وأداء الوحدة الخاصة في تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ورصده وتنسيقه على صعيد المنظومة؛

١٩ - طلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يضمّن تقريره الذي يقدم كل سنتين إلى اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها الثانية عشرة معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، مع إيلاء تركيز على تنفيذ هذا المقرر.

٢/١١ - الإطار العام الشامل لتعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

إن اللجنة الرفيعة المستوى،

إذ تشير إلى قرار الجمعية العامة رقم ٢٠٥/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، الذي تضمن عدة أمور، منها إحاطة الجمعية العامة علما بمشروع المبادئ التوجيهية المقترنة لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية^(٣)،

(ز) E/1997/110، المرفق.

١ - تحيط علماً بتقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي^(٢):

٢ - تذكر بقرار الجمعية العامة ٢٠٥/٥٢، الذي دعت فيه الجمعية العامة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلاً عن المنظمات المعنية الأخرى، إلى القيام بصورة مشتركة، مع مراعاة ولايات وبرامج عمل وأولويات كل منها، بمواصلة العمل المتعلق بوضع توصيات محددة بشأن تنفيذ ومتابعة إعلان وخطبة عمل سان خوسيه^(٣) اللذين اعتمدتهما مجموعة الـ ٧٧ مؤتمر بلدان الجنوب المعنى بالتجارة والاستثمار والتمويل، وكذلك بشأن إعلان بالي المتعلقة بالتعاون الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي فيما بين البلدان النامية:

٣ - تحيط علماً بما أعرب عنه من آراء في الدورة الحادية عشرة للجنة، وبخاصة ما يتصل منها بفاعلية الاستفادة من المبادئ التوجيهية في إدماج استخدام صيغة التعاون التقني إدماجاً تاماً في برامج التعاون الإنمائي وفي زيادة استخدام تلك الصيغة بدرجة كبيرة؛

٤ - تقرر أن تستعرض، في دورتها الثانية عشرة التي ستعقد في عام ٢٠٠١، المبادئ التوجيهية المقترنة لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، على النحو الذي وافقت عليه لجنة التنسيق الإدارية؛

٥ - تؤكد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية، يتيح فرصاً قابلة للاستمرار لتنمية البلدان النامية، وتذكر في هذا الصدد بقرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨، الذي طلبت الجمعية العامة، في فترته ٤٣، إلى المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج أن تعيد النظر في طريقة تخصيص الموارد لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بغية النظر في إمكانية زيتها؛

٦ - تطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فيما يتعلق بالمهام المسندة إلى الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ومسؤولياتها المتزايدة، أن يضمن تزويدها بالعدد الكافي من الموظفين بما يمكنها من الاضطلاع بمسؤولياتها على نحو فعال؛

٧ - تطلب أيضاً إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم إلى اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها الثانية عشرة تقريراً عن تنفيذ هذا المقرر.

**٢/١١ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة للجنة
الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون
التقني فيما بين البلدان النامية**

إن اللجنة الرفيعة المستوى،

إذ تأخذ في الاعتبار الآراء التي أعرب عنها في الدورة الحادية عشرة،

١ - تقر جدول الأعمال المؤقت التالي لدورتها الثانية عشرة المقرر عقدها عام ٢٠٠١:

١ - افتتاح الدورة.

٢ - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس ومقررات اللجنة
الرفيعة المستوى.

٣ - التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين
البلدان النامية.

٤ - النظر في تقارير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:
(أ) تنفيذ المبادئ التوجيهية لاستعراض سياسات وإجراءات جهاز الأمم
المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

(ب) الترتيبات التنظيمية والداعمة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (مثل
الترتيبات الإدارية والقانونية والإعلامية والمالية).

٥ - مناقشة مواضيعية (تشمل عرضاً للخبرات القطرية): سيحدد الموضوع على أساس
المشاورات التي يجريها المكتب مع ممثلي الدول الأعضاء بشأن الموضوع المقترن
من قبل مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٦ - اعتماد تقرير الفريق العامل.

٧ - إقرار جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة عشرة للجنة الرفيعة المستوى.

٨ - مسائل أخرى.

٩ - اعتماد تقرير اللجنة الرفيعة المستوى عن دورتها الثانية عشرة.

٢ - تطلب من مكتبيها، أن يقوم بالتعاون مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتعديل جدول
الأعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة، بالصيغة التي تمت الموافقة عليها في الدورة الحادية عشرة، مع
مراجعة نتائج الدورة الحادية عشرة بالكامل فضلاً عن التطورات المتصلة بالتعاون التقني فيما بين البلدان
النامية في شتى أنحاء العالم، بما في ذلك في الأمم المتحدة وفي المنتديات الدولية المهمة الأخرى.

المرفق الثاني

قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها الحادية عشرة

الاجتماع التنظيمي، نيويورك، ٤ أيار / مايو ١٩٩٩	TCDC/11/L.1
جدول الأعمال المؤقت الم مشروع، بما في ذلك قائمة الوثائق	TCDC/11/L.2
إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال	TCDC/11/L.3
استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس، ومقررات اللجنة الرفيعة المستوى ووصيات لجنة الجنوب	TCDC/11/1
استعراض التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية	TCDC/11/2
النظر في تقارير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	TCDC/11/3

— — — — —